الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان

تقرير النشاطات السنوي

2016

الصفحة	المحتويات
	كلمة رئيس مجلس الإدارة
	أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية
	البيئة المؤثرة في عمل أمان عام 2016 وتحديات العام 2017
	التطلعات المستقبلية:
	النشاطات والانجازات:
	الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
	الهدف الاستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة.
	الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون محصنه ضد الفساد.
	الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره.
	الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها.
	إصدارات أمان 2016
	شكر خاص
	أعضاء مجلس إدارة أمان، مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد، أعضاء لجنة التدقيق الداخلي
	طاقم أمان

كلمة رئيس مجلس الإدارة:

تميز عام 2016 بإعتباره عام المحصلة للأعوام التي سبقته على مستوى ترتيب البيت الداخلي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم بإسم مجلس إدارة الائتلاف تقرير النشاطات والإنجازات لهذا العام.

حيث إستمرت أمان بتعزيز مباديء النزاهة وقيم الشفافية وإشاعة نظم المساءلة من خلال المصادقة على إستراتيجية 2020، و عكست ذلك على الهيكل التنظيمي وتوزيع الطاقم التنفيذي لأمان.

إعتمدت أمان في إستراتيجيها على توسيع القاعدة الشعبية (أفراد ومؤسسات) لخلق أجسام تمثيلية مؤثرة في مكافحة الفساد ورافضة له، من خلال رفع وعيهم بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينهم لمكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة على قضايا إدارة الشأن والمال العام.

ولتعزيز دور أمان الرقابي كان لا بد من تحسين الوضع الداخلي لها وذلك من خلال تعزيز وتقوية دور مكتبها الإقليمي في قطاع غزة من خلال التشبيك وبناء علاقات مع مختلف المؤسسات.

حرص أمان الدائم على تعزيز علاقاتها وشراكاتها مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية وسعيها الدائم بأن أمان كمؤسسة مجتمع مدني ليست وحدها في الساحة الفلسطينية، يدفعها بشكل دائم للتعاون والتكامل مع باقي المؤسسات سواء على صعيد الوزارات والهيئات المحلية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية أو المجموعات الشبابية والصحفية، وفي بعض الأحيان كانت تعزز ذلك من خلال توقيع إتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهيم لأخذ الشكل والإطار القانوني للعلاقة.

بالإضافة لذلك ساهمت أمان على الصعيد الدولي في المشاركة بالعديد من الفعاليات الإقليمية والدولية وكان لها مساهمة فاعلة في بلورة تدخلات عربية وإقليمية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي سواء من خلال مشاركات مع منظمة الشفافية الدولية أو مشاركات مع الفروع العربية للمنظمة عدى عن دورها في المشاركة بتفعيل آليات المساءلة للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

مع أننا لا نستطيع أن نتجاهل الأوضاع السياسية والإقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا في ظل وجود الإحتلال ومشروعة الإستعماري وفي ظل الإنقسام السياسي الحالي وغياب المجلس التشريعي عن تأديته لدوره والتي حقاً تؤدي إلى عرقة التنمية المجتمعية وإلى تعقيد مهمة مكافحة الفساد، ولكن لا بد لنا من الإنطلاق وحمل رسالة أمان التي تنادي باستنهاض وحشد الجهود المجتمعية للضغط من اجل تحصين المجتمع الفلسطيني من الفساد والتأثير لتبني مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة في المؤسسات الفلسطينية في اطار النظام الوطني للنزاهة ووفقاً للقوانين والاتفاقيات والممارسات والقواعد الإدارية والمالية الفضلى.

أخيرا باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان، أتقدم بالشكر الجزيل لطاقم أمان التنفيذي والفني على جهودهم ومهنيتهم وعلى الإنجازات التي تحققت. كما أشكر جميع شركائنا في المؤسسات الأهلية والرسمية التي تعاونت مع أمان.

وأشكر الشركاء الدوليين لدعمهم المتواصل ونخص بالشكر ائتلاف ممولي أمان: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.

عبد القادر الحسيني
رئيس مجلس الإدارة

أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية

عقدت حاكمية أمان خلال عام 2016 ستة اجتماعات لمجلس ادارتها واجتماع واحد لجمعيتها العمومية، وكان أبرز القرارات المتخذة:

1) على الصعيد الاستراتيجي والبرامجي:

- المصادقة على استراتيجية أمان 2020 بتوجهاتها الاستراتيجية الاربعة المستندة الى تعزيز دور أمان الرقابي.
- المصادقة على خطة عمل امان 2016 وموازنتها.
- المصادقة على نتائج تقرير التقييم المؤسساتي والبرامجي لأمان والخطة التنفيذية لمتابعة التوصيات.
- تكثيف المشاورات واللقاءات مع المؤسسات الرقابية الرسمية وديوان الرئاسة ومجلس الوزراء لمتابعة التطورات المتعلقة بتأزم العلاقة بين المؤسسات الرقابية.
- المصادقة على تقرير تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2015.
- العمل على متابعة الاتصالات مع هيئة مكافحة الفساد بهدف تعزيز العلاقة التكاملية فيما بينهما والتعاون على صعيد تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- تكثيف الزيارات التنسيقية والتفقدية لمكتب أمان في غزة لتعزيز دوره في القطاع والعمل على بناء علاقات وتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني والرسمي هناك.

2) على الصعيد التنظيمي والاداري:

- مصادقة وإقرار التقارير الإدارية والمالية لعام 2015.
- اقرار التعديلات على النظام الأساسي فيما يتعلق بتمثيل العضوية الفردية في مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضاء المجلس.
- اقرار التعديلات على النظام الإداري والمالي فيما يتعلق بسلم الرواتب وهيكلية أمان المعدلين والوصوف الوظيفية تباعا، بالإضافة إلى تعديلات على العلاوات التي يمنحها الموظفين وعلى الإجازات والتأمينات.
- المصادقة على إستمرار التعاقد مع شركة آرنست ويونغ كمدقق حسابات خارجي للقيام بأعمال التدقيق عن عام 2016.

المشاركات الداخلية:

عملا بتوجهات أمان الاستراتيجية 2020 والتي تستند كما سلف الى تعزيز دور أمان الرقابي على قضايا ادارة الشأن والمال العام، كثف اعضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية من مشاركاتهم في نشاطات أمان الرقابية

وبشكل خاص في جلسات الاستماع والمساءلة التي عقدت لمناقشة قضايا حيوية تمس بحياة المواطن الفلسطيني على كافة الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كتلك المتعلقة بالانتخابات ومشاريع القوانين والاتفاقيات التي تبرمها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي. وشملت هذه المشاركات مراجعة عميقة لمسودات الأوراق والبيانات التي تعدها وتصدرها أمان والمتعلقة بهذه القضايا. كما شارك الاعضاء في مختلف نشاطات أمان السنوية كالمؤتمر السنوي واحتفال الشفافية ومؤتمر الموازنة وغيرها من النشاطات.

ومن جهة أخرى، شارك اعضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية في اللقاءات الداخلية التي عقدت لمراجعة وتطوير استراتيجية أمان 2020 بما في ذلك المساهمة الفعلية في عملية التشبيك ونسج العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز وتنسيق الادوار الرقابية لها. كما شارك الاعضاء في اللقاءات التشاورية والتنسيقة مع مختلف المؤسسات الرسمية بما فيها مجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والادارية. اضافة الى كافة اللقاءات التي نظمت لتوقيع مذكرات تعاون وتفاهم مع جامعات وكليات وبلديات فلسطينية .

هذه بالاضافة الى التواصل الدائم مع ادارة أمان التنفيذية عبر البريد الالكتروني والهاتفي لمتابعة العديد من القضايا التي تطلبت اتخاذ قرارات او توجهات طارئة.

المشاركات الخارجية:

أولا: في اطار المساهمة الفاعلة لأمان في بلورة تدخلات عربية واقليمية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي، تم المشاركة في اللقاءات والفعاليات الدولية التالية:

1) المشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية 2016 في بنما، حيث شاركت أمان بفاعلية في مراجعة استراتيجية منظمة الشفافية الدولية في المنطقة العربية اضافة الى التوجهات التنظيمية الجديدة لمنظمة الشفافية الدولية في علاقتها مع الفروع العربية وفي تنظيمها الداخلي.
2) المشاركة في المؤتمر الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والذي جاء بعنوان تفعيل آليات المساءلة للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية والمنعقد في تونس.
3) المشاركة في ورشة عمل إقليمية عقدت بالتعاون ما بين الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والـUNDP والتي جائت بعنوان الشفافية والمساءلة في قطاعات ذات أولوية في المنطقة العربية والمنعقده في تونس.

المشاركة في إطلاق تقرير NIS والذي تم إطلاقة بالتعاون ما بين منظمة الشفافية الدولية ومنظمة الشفافية المغربية والمنعقد في المغرب العربي.

البيئة المؤثرة في عمل أمان وتحديات العام 2016

كما هو الحال في الاعوام الماضية فقد حمل العام 2016 معه عدد من العوامل التي كان لها بعض التأثير على مضمون عمل امان، حيث واجهت امان عدد من التحديات التي أثرت سلبا على قدرتها في تحقيق غاياتها على النحو المطلوب، ولكن وبالمقابل فقد شهد هذا العام عددا من العوامل التي مثلت فرصا انعكست ايجابا على عمل امان. وفيما يلي نبين ابرز تلك التحديات والفرص ومدى تأثيرها على مضمون عمل امان:

اولا: الفرص التي انعكست ايجابا على عمل امان في العام 2016

1. فيما يتعلق بالعلاقة مع الجهات الرسمية:

فقد شهد العام 2016 اعتماد بعض السياسات العامة واقرار بعض التشريعات ذات العلاقة بمجال عمل امان من حيث تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمسائلة في العمل العام، حيث تم اعتماد عدد من التشريعات والقرارات التي كرست سياسات وبرامج تعزز من النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، ومن ابرز هذه القرارات:

- القرارات المتعلقة باصلاح المؤسسات العامة غير الوزارية، كقرار مجلس الوزراء قرار رقم (97/22/17م.و/ر.ح) لعام 2016 القاضي بالتنسيب الى رئيس دولة فلسطين باصدار قرار بقانون معدل لكافة التشريعات الناظمة لعمل المؤسسات العامة لتطبيق سلم الرواتب والعلاوات الملحقة بقانون الخدمة المدنية، والذي جاء على ضوء تقرير دراسي اعدته مؤسسة امان حول الاشكالات الكبيرة المتعلقة بتلك الرواتب من حيث ضخامتها احيانا وعدم وجود معايير واضحة في تحديدها. وكذلك مشروع قرار بقانون بشأن المؤسسات العامة غير الوزارية والذي ينسجم من حيث المبدأ مع مطالبات امان المتكررة بضرورة ضبط عملية انشاء تلك المؤسسات وتبعيتها ومفهوم الاستقلال المالي والاداري لها والذي يجب ان لا يتعارض مع امكانية الرقابة عليها ومساءلتها. على الرغم من الاشكالات الكبيرة الشكلية والموضوعية التي شابت مشروع القانون المذكور.

- القرارات المتعلقة بترشيد الانفاق ومنع هدر المال العام، ومن بينها: قرار مجلس الوزراء رقم (17/85/02م.و/ر.ح) لعام بشأن المركبات الحكومية المستهلكة واحتياجات الدوائر الحكومية من المركبات لعام 2016. والذي أكد على قيود استخدام المركبات الحكومية الا من قبل الوزير او الوكيل او رئيس الدائرة الحكومية ونائبه. وقرار مجلس الوزراء رقم (17/85/1م.و/ر.ح) لعام 2016 بشأن تنظيم الشأن المالي للجامعات الحكومية والذي تضمن العديد من الاحكام الضابطة للشؤون المالية للجامعات الحكومية بما يضمن الرقابة عليها ويعزز من النزاهة في ادارة تلك الاموال. حيث يستجيب هذا القرار لعدد

من التوصيات التي قدمتها مؤسسة امان من خلال اكثر من تقرير دراسي بحثت فيه واقع النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الجامعات الفلسطينية.

- القرارات المتعلقة بترشيد التوظيف في القطاع الحكومي كقرار مجلس الوزراء رقم رقم (17/109/11م.و/ر.ح) بشأن منح الاولولية في التعيين على احداثيات العام 2016 لموظفي العقود وموظفي المياومة وقرار مجلس الوزراء رقم رقم (17/84/15م.و/ر.ح) لسنة 2016 القاضي باعادة تشكيل لجنة دراسة نظام الاعارة والابتعاث لموظفي الخدمة المدنية والتوظيف بعقود لضبط حركة الموظف والاجازات بدون راتب. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (11/120/17م.و/ر.ح) لعام 2016 بشأن منع العمل خارج اطار الوظيفة العامة، والذي يحد من امكانية تضارب المصالح في تنقل الموظفين للعمل خارج الخدمة المدنية.

- القرارات المتعلقة بتعزيز الشفافية، كقرار مجلس الوزراء رقم (06/78/17م.و/ر.ح) بشأن الموافقة على تنفيذ عشر خدمات مباشرة للمواطنين ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (06/63/17م.و/ر.ح) بشأن تشكيل فريق وطني لاستكمال انضمام فلسطين لمباشرة شراكة الحكومة المنفتحة.

- القرارت المتعلقة بتعزيز المساءلة والمحاسبة في القطاع العام، كالقرار (17/88/05/م.و/ر.ح) لعام 2016 بتشكيل لجنة للتحقق بما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية والادارية حول اساءة استخدام المنصب العام.

2. وفيما يتعلق بعلاقة مؤسسة امان مع المجتمع المدني:

شهد العام 2016 وبما ينسجم مع توجهات أمان الاستراتيجية 2020 تعزيزا لعلاقة أمان مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني. فعلى ضوء استمرار انغلاق الحكومة الفلسطينية على نفسها وقلة تعاونها وتجاوبها أو تقبلها لدور مؤسسات المجتمع المدني وحجب المعلومات عنه، عززت أمان من دورها الرقابي بشكل ملحوظ وبعدة أشكال ووسائل كان من أبرزها بناء أو الانضمام الى التحالفات والائتلافات الضاغطة وتم تنفيذ العديد من حملات الضغط والمناصرة بالتعاون ما بين أمان وعدة مؤسسات او شبكات. ومن الامثلة على ذلك تحالف خبرني لاقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، حملة الاخطاء الطبية وغيرها. كما كانت أمان حاضرة في معظم اللقاءات التنسيقية لبلورة مواقف المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا على صعيد وطني كقضايا الانتخابات واتفاقيات الحكومة الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي، اصلاح القضاء وغيرها. وفي قطاع غزة، كان عام 2016 مميزا في تعميق علاقة أمان مع مختلف القطاعات في قطاع غزة وبشكل خاص المؤسسات الاهلية

الحقوقية والرقابية. حيث تم إبرام العديد من اتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم والشراكة طويلة الأمد ويشمل ذلك كذلك مؤسسات تعليم عالي ومؤسسات اعلامية ولجان محلية.

3. وفيما يتعلق بالعلاقة مع الاعلام وخصوصا المحطات الاذاعية والتلفزة:

بداية، ترى أمان في انتقال الاعلام الفلسطيني وبشكل خاص الاعلام الاهلي والخاص من المتلقي وناقل للاخبار الى الباحث عن المعلومة والمبادر لاعداد وتنفيذ برامج مساءلة اذاعية وتلفزيونية نقلة نوعية في تطوير منظومة المساءلة المجتمعية وقيام الاعلام بدوره كسلطة مجتمعية رقابية. عام 2016، كان عام انتقال أمان من المستثمر في الاعلام كأداة الى الاستثمار فيه كشريك استراتيجي يؤمن برؤية ورسالة أمان ويسعى الى التعاون معها. ومن هنا نفذت أمان مرحلة تجريبية لعملية شراكة مع مؤسسات اعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة شكلت نوعا من التكاملية ما بين أمان وهذه المؤسسات في نقل جلسات المساءلة والاستماع التي تعقدها أمان وتقاريرها واوراق الحقائق والموقف من داخل غرف أمان الى الحيز العام ومواجهة مسؤولي القطاع العام حول نتائج هذه التقارير ومتابعة توصياتها.

4. وفيما يتعلق بالعلاقة مع المانحين:

إن بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة هو أولوية ومطلب وحق فلسطيني بمعزل عن أي توجهات دولية إن كانت داعمة أو رافضة. ومن هنا وعلى ضوء تآكل منظومة المساءلة والرقابة الرسمية الفلسطينية وبشكل خاص تعطل المجلس التشريعي من جهة وعدم انفتاح الحكومة الفلسطينية على المجتمع المدني والمواطن الفلسطيني رأت معظم المؤسسات أو الجهات الدولية الداعمة لتوجهات الفلسطينين في بناء مؤسسات دولتهم في أمان نموذجا للدور الرقابي غير الرسمي أو المجتمعي والذي ترجم الى تعزيز العلاقة مع أمان والسعي لبناء شراكات معها او اعادة لتأكيد ممولي أمان الرئيسيين (حكومات النرويج وهولندا ولكسمبورغ) على أن امان شريك استراتيجي دائم وانهم يأملون من أمان لنقل خبرتها الى مؤسسات اهلية فلسطينية أخرى ممولة من هذه الحكومات. وقد حصلت على تأكيد لتمويل برنامجها للاعوام 2017– 2019 من قبل هذه الحكومات.
خلال عام 2016، شارك مجتمع المانحيين أمان في تطوير استراتيجية أمان 2020 وبالمقابل حرص غالبية الممولين على اشراك أمان في عمليات تحديد أولوياتهم التمويلية للاعوام القادمة أو في تطوير استراتيجياتهم كالاتحاد الاوروبي.

ثانيا: التحديات التي واجهت امان في العام 2016:

وبمقابل التطورات والفرص المذكورة آنفا، فقد شهد العام 2016 عدد من التحديات المحيطة بامان، ومن ابرز هذه التحديات ما يلي:

- استمرار التعامل السلبي وعدم التعاون من قبل الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة الهيمنة من قبل الحكومة على القطاع الاهلي عموما، ومن ابرز الامثلة على ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (02/92/17م.و/ر.ح) لعام بشأن تلقي الشكاوى ومتابعتها والذي حصر التعاون في مجال تلقي الشكاوى بالجهات الرسمية وفقا للتشريعات السارية. وقد تم الحديث على ان الهدف الاساسي من هذا القرار هو عدم تمكين مؤسسات المجتمع المدني (لا سيما مؤسسة امان بذاتها) من المساءلة على عمل الحكومة. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (17/88/04/م.و/ر.ح) لعام 2016 بتشكيل لجنة خاصة لاعداد مشروع قانون لتنظيم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. والتي قصد منها تعديل التشريع الفلسطيني الناظم للجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني بغية تحقيق مزيد من القيود والسيطرة الحكومية على العمل الاهلي.

ويندرج ايضا ضمن هذا الاطار مقاطعة عدد من الشخصيات الحكومية جلسات وورش العمل التي قامت بها امان والذي كان في بعض الاحيان نتيجة عدم الحصول على موافقة من رئيس الوزراء.

- ما زالت بعض التشريعات الفلسطينية قاصرة في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. ومن ابرز هذه الاشكالات استمرار غياب تشريع واضح يحمي المبلغين عن الفساد. حيث يخشى المواطن الفلسطيني من الابلاغ عن الفساد لعدم وجود تشريع واضح يشجعه على ذلك ويضمن له الحماية المطلوبة في حال تعرض لاية اجراءات انتقامية. وعلى العكس يتم اليوم استخدام بعض النصوص القانونية الواردة في التشريعات الجزائية لمعاقبة من يبلغ عن الفساد بتهمة افشاء معلومات سرية او التشهير او الذم بشخصيات عامة، مما يحبط المواطن الفلسطيني ويجعل من سعي مؤسسة امان في عملية ادماجه في جهود مكافحة الفساد عملية صعبة وغير مضمونة.

ومن التحديات ايضا في هذا الجانب عدم استكمال منظومة التشريعات المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد مثل قانون حق الحصول على المعلومات وقانون المنافسة ومنع الاحتكار.

- لا يزال الانقسام السياسي وغياب المجلس التشريعي في العام 2016 كما كان عليه في الاعوام السابقة يمثل واحدا من التحديات التي تواجه مؤسسة امان، سواء فيما يتعلق بمحاولة امان ومؤسسات المجتمع المدني عمومي في سد الفراغ في الدور الرقابي على العمل العام الذي كان يمارسه المجلس التشريعي ويضمن من خلاله اعلى درجات المساءلة والمحاسبة على الحكومة والمؤسسات العامة. او فيما يتعلق بغياب الدور التشريعي للمجلس والذي كان من الممكن من خلاله استكمال اقرار منظومة التشريعات ذات

العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق فقد ادى هذا الانقسام فيما يتعلق بالانتخابات المحلية دورا سلبيا مؤثرا في عدم اجرائها كاستحقاق يمكن الجماهير من ممارسة دورهم في المساءلة والمحاسبة السياسية لممثليهم في المجالس المحلية.

- لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يمثل واحدا من المعيقات في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، حيث وفي إطار نهب أموال الفلسطينيين، واصلت اسرائيل احتجاز جزءٍ من أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية والحقوق المالية دون التزامها بدفع أي فوائد مترتبة على تأخيرها بالإضافة الى حجب بيانات الضرائب والرسوم التي تجنيها نيابة عن السلطة الفلسطينية او تحصل عليها من حقوق العمال الفلسطينين العاملين في إسرائيل او التي يدفعها الفلسطينيون على المعابر. وقد ساهم الاحتلال الاسرائيلي بسياساته وممارساته في نهب الخيرات والموارد والأموال الفلسطينية من جهة، واستمرار إعاقتها لجهود استكمال عمليات الإصلاح والحوكمة والتنمية الفلسطينية من جهة أخرى.

التطلعات الاستراتيجية المستقبلية

قامت أمان في النصف الثاني من عام 2016 باجراء مراجعة مؤسساتية وبرامجية شاملة لتوجهاتها الاستراتيجية وآليات عملها وذلك بهدف تطوير تطلعاتها وتوجهاتها الاستراتيجية 2017–2020. واستندت هذه المراجعة الى سبعة عوامل رئيسية:

- تقرير التقييم المؤسساتي 2015
- توجهات واستراتيجية عمل منظمة الشفافية الدولية 2020
- الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجية أمان 2013–2015
- نتائج واستخلاصات دراسات النظام الوطني للنزاهة، التقرير التقييمي لمدى الالتزام باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، تقارير ودراسات أمان خلال الاعوام الثلاثة الماضية
- المستجدات على الساحة الفلسطينية والبيئة المحيطة بعمل أمان
- قرارات مجلس الادارة المتعلقة بتوجهات أمان المستقبلية وبشكل خاص تعزيز دورها الرقابي.
- نتائج تقييم المرحلة التجريبية لتوجهات أمان الاستراتيجية 2020 والممتدة من شهر حزيران 2016 وحتى نهاية كانون أول 2016.

وشملت هذه المراجعة عقد لقاءات داخلية وخارجية مكثفة مع شركاء أمان من المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة وفئات وشرائح تمثيلية مجتمعية فلسطينية في مختلف محافظات الوطن بما في ذلك قطاع غزة. اضافة الى اعداد العديد من أوراق العمل من قبل طاقم أمان ذات العلاقة بهذه المراجعة.

وفي تأكيد على تعزيز دور أمان في كافة محافظات الوطن وعلى كافة الاصعدة، عقدت أمان آخر ورش مراجعتها الاستراتيجية عام 2016 في قطاع غزة، وقد خلصت هذه المراجعة على تطوير استراتيجية أمان للاعوام الاربعة القادمة (2017–2020) والتي شملت ما يلي:

الرؤيا: مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد

الرسالة : استنهاض وحشد الجهود المجتمعية للضغط من اجل تحصين المجتمع الفلسطيني من الفساد والتأثير لتبني مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة في المؤسسات الفلسطينية في اطار النظام الوطني للنزاهة ووفقاً للقوانين والاتفاقيات والممارسات والقواعد الإدارية والمالية الفضلى.

أما الاهداف الاستراتيجية التي تم اعتمادها فكانت:

الهدف الاستراتيجي الأول: المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام منخرطون في تعزيز نظام النزاهة الوطني وجهود مكافحة الفساد
ويشمل هذا الهدف العمل على:

رفع الوعي في إطار عمل أمان: العمل على استنفار واثارة الاهتمام بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد لدى مختلف الفئات المجتمعية وخلق ثقافة مجتمعية رافضة للفساد ومحافظة على المال والممتلكات العامة بروح المبادرة الذاتية والتطوعية أيضا.

التمكين: تقديم الاسناد الفني والتقني لمختلف الفئات (أفرادا ومؤسسات) لتتمكن من ادماج هذه المنظومة في برامجهم وسياسات العمل والاجراءات والانظمة وذلك من خلال توفير المعرفة وبرامج التمكين المتخصصة، وتقديم المشورة، والمساعدة في التشبيك وتنسيق الجهود.

نقل المعرفة: ستساهم هذه الوحدة ومن خلال الاستثمار في والبناء على خبرتها المتراكمة في مجال التوعية بأعمدة بالنظام الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد في نقل هذه المعرفة للجهات المعنية وصانعي السياسات وتمكين الاطراف الشريكة والمستهدفة من اكتساب هذه الخبرة، في توجه أمان لخلق وقيادة حركة اجتماعية ضد الفساد وتمكينها لتدافع عن نظام النزاهة الوطني. ويشمل كذلك تنمية قدرات أمان المعرفية ومواردها في حقول عملها من جهة أخرى.

التشبيك والتحفيز: تنسيق جهود الأفراد والحركات والشبكات (واستحداث شبكات) والأجسام التمثيلية وتمكينها لتكون مؤثرة في مكافحة الفساد والمساءلة الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: كشف الفساد والفاسدين ومنعهم من الإفلات من العقاب في اطار الخطط الوطنية لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

يساهم هذا الهدف في تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة وفي مجال مكافحة الفساد والفاسدين ومنعهم من الإفلات من العقاب، حيث ستقود أمان مؤسسات المجتمع المدني بما تمتلكه من مصداقية وشرعية تكونت عبر السنوات الطويلة في مكافحة الفساد.

ويستند هذا الهدف الى كافة مخرجات عملية الرصد والتقارير التي تعدها أمان وتلك من أطراف أخرى محلية أو دولية، شكاوى المواطنين، التحقيقات الصحفية، التوصيات الناتجة عن اللقاءات الخاصة والبؤرية والتفكيرية وورش العمل ....الخ، نتائج مؤشرات القياس، المعلومات الموفرة من الشركاء وطاقم أمان خلال تنفيذهم الانشطة المختلفة. اضافة الى تعزيز أدوات وآليات التحقق والبحث والتحري عن مصداقية ودقة المعلومات المرصودة من خلال جمع المعلومات والحقائق والأدلة بشتى الطرق، وفي نفس الوقت البحث عن أية معلومات مفقودة تؤثر في مصداقية ودقة هذه المعلومة الرئيسية. ويشمل ذلك تطوير آليات عمل فريق التحليل الداخلي لأمان والذي يهدف في خلاصة عملية التحليل الى بناء سجلات أو ملفات حول المعلومات المرصودة والخطوط العريضة للتدخلات المطلوبة.

تشمل هذه التدخلات وبشكل اساسي على تطوير وتنفيذ فعاليات مناصرة وضغط تهدف الى كسب الحشد والتأييد المجتمعي أو فئة معينة أو صناع الرأي العام في المجتمع من أجل التأثير على صناع القرار لتغيير أو تعديل أو إضافة قانون او قرار أو سياسة أو إجراءات معنية مرتبطة بقضية تهم فئة مجتمعية معينة أو المجتمع برمته. كما تشمل العمل المخطط لجلب الانتباه لمشكلة معينة لوضعها على جدول الأعمال وطرح الحلول لهذه المشكلة، وبناء الدعم والحشد للعمل تجاه المشكلة وحلها.

الهدف الاستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية

يساهم هذا الهدف في تعزيز عمل الهيئات المحلية بأدوات تمكنها لتكون محصنة ضد أشكال الفساد المتعددة التي ممكن أن تتعرض لها. فالهيئات المحلية هي الأقرب إلى المواطن كونها مقدم الخدمات اليومي له، وتساهم في تحقيق احتياجات محلية عديدة ومتنوعة. وفي السنوات الثلاثة الماضية؛ أشارت تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية السنوية إلى وجود بعض مظاهر الفساد في بعض الهيئات المحلية مثل الاستغلال الوظيفي والواسطة في التعيينات والعطاءات. تقرير هيئة مكافحة الفساد بعنوان "النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية" الصادر في آذار 2015؛ يشير إلى ضعف الإتصال والتواصل بين الهيئة المحلية والمواطن، وجود واسطة أو بعض التدخلات الحزبية والعائلية في تقديم الخدمات مثل تراخيص الأبنية، دفع بعض المواطنين لرشاوى من أجل الحصول على بعض الخدمات دون الإلتزام بالإجراءات المُعلنة، إضافة إلى ضعف فعالية نظام الشكاوى والمساءلة لدى عدة بلديات رغم توفر صناديق شكاوى، وغياب ثقافة مساءلة المجلس المحلي لرئيس الهيئة المحلية، وغيرها من الأشكاليات الأخرى التي اضعفت من ثقة المواطنين ورضاهم عن الهيئات المحلية. كما أن سجلات مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان تشير إلى

وجود حالات من الإبلاغ عن سوء استغلال السلطة في بعض الهيئات المحلية وإذ كان العديد منها يخفي حاله من المناكفات المحلية.

وهو ما يتطلب تقديم الإسناد للهيئات المحلية والجهات التمثيلية لها لتملك الخبرة والأدوات لتعزيز نظام النزاهة في قطاع الهيئات المحلية من خلال:

- رفع الوعي: استنفار وإثارة اهتمام المجتمع المحلي، أعضاء المجالس وطاقمها التنفيذي بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- إنتاج المعرفة: إعداد أدلة إرشادية لإجراءات تعزز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، تدريب مدربين.
- تعزيز المساءلة المجتمعية: تمكين المجتمع المحلي من المشاركة في التخطيط والرقابة على تقديم الخدمات والمساءلة حولها.
- التنسيق: التعاون مع الأجسام التمثيلية والمتخصصة (وزارة الحكم المحلي، اتحاد الهيئات المحلية، صندوق إقراض البلديات، ديوان الرقابة المالية والإدارية، ..الخ) لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: أمان تحقق استراتيجيتها وتلبي التزاماتها مع منظمة الشفافية الدولية

يشمل هذا الهدف تمكين أمان من القيام بدورها كمؤسسة أهلية متخصصة في مكافحة الفساد ومعتمدةمن منظمة الشفافية الدولية وتعزيز حضورها المحلي والإقليمي والدولي في نشاطات وفعاليات مكافحة الفساد وبشكل خاص المساهمة في تنفيذ عملية التحول الاستراتيجي الحالية والمساهمة في التدخلات الإقليمية والدولية بحكم موقعها وحضورها المميز على المستوى الإقليمي وبسبب ارتباطها بالاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن الشفافية الدولية (2016–2020). هذا بالإضافة الى تنفيذ مبادرات تتعلق بالمنطقة العربية وتطوير الأدبيات من أدلة ودراسات وتقارير ومنهجيات عمل. وستعمل أمان على تنمية قدراتها المؤسساتية والبرامجية نحو تحقيق تطلعاتها.

النشاطات والانجازات 2016

الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

كيف شايفها... مبادرة خلاقة...قادها الشباب

لا يؤثر الفساد في ادارة الخدمات العامة فقط على اهدار المال العام بل وعلى مستوى وطبيعة الخدمة ووصولها لمستحقيها بفاعلية وفي الوقت والمستوى المناسبان. لم يدرك بعض الشبان والشابات حجم التفاعل المجتمعي مع مبادرتهم جولة باص **كيف شايفها** والتي اطلقوها في قطاع غزة ليصل صداها الى مرأى وتفاعل عشرات الالاف على مواقع التواصل الاجتماعي، وحظيت باهتمام اعلامي كبير.

المبادرة والتي اطلقت بالشراكة والتعاون بين أمان والمنتدى الاجتماعي التنموي وشبكة غزة اونلاين هدفت الى تسليط الضوء على واقع وصول الشباب والنساء وذوي الاعاقة في قطاع غزة للوصول للخدمات ومدى ارتباطها بقيم العدالة، بالاضافة الى تقييم لواقع الوصول للمعلومات وتقديم الشكاوي المتعلقة بالخدمات الاساسية و مدى ارتباطها بقيم المساءلة ومكافحة الفساد.

المبادرة جاءت في إطار احياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد لهذا العام وتركزت الفكرة في الدمج بين النشطاء الاعلامين والمدونين ونشطاء الإعلام الجديد والوصول بشكل مباشر للشرائح المستهدفة واتاحة الفرصة امامهم للتعبير عن اوقعها بدون وسطاء بشكل تفاعلي مع استثمار أمثل لأدوات الاعلام الاجتماعي بإعتبارها باتت تشكل عنصر مهم في التغير المجتمعي ويمكن استثمارها في المسائلة ورفع الوعي العام وتم تنفيذ المبادرة من قبل فريق من النشطاء الاعلاميين والمدونين الفلسطينين في قطاع غزة من خلال جولة ميدانية وحملة نشر مفتوحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصمات الاعلامية المؤثرة .

وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية تستجيب لتساؤلات ومطالب مجالس المستفيدين من خدماتها

بعد أن عمل ائتلاف أمان على تشكيل مجالس المستفيدين من خدمات الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية من خلال برنامج تجاوب، للمساعدة في حل إشكالية ضعف التواصل ما بين الوزارة ومستفيديها، في عدة مناطق مهمشة منها المغراقة، الملالحة، فروش بيت دجن، العقربانية، ام سلمونة، عزون وحبلة. استمر الائتلاف في العام 2016 في تكثيف جهده لمأسسة عمل هذه المجالس من خلال وضع نظام داخلي للمجالس وانتخاب الهيئات الإدارية المناطقية التي مكنتنهم من القيام بالأدوار المنوطة بهم وفقا لأحكام إجراءات النظام الداخلي، إضافة الى تمكين الأعضاء وتدريبهم لممارسة المساءلة المجتمعية، حيث اجتمع كل من تم مقابلتهم لتقييم التجربة بأن أفضل ما اكتسبوه هو المهارات الشخصية كالثقة بالنفس والتواصل والمعرفة بحقوقهم وبخدمات الوزارة. ولا يقل ذلك من أهمية المعرفة المتحققة بآليات عمل الوزارة وشروط الاستحقاق والاجراءات والحيثيات المتعلقة بعملية تقديم الخدمة، وما هي الحقوق المترتبة للمنتفعين ومن هي الجهات التي تقدمها.

تعاونت وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية من خلال المشاركة في باص تجاوب تخلله بث حلقات برنامج "صوتكم مسموع" على إذاعة "راية اف ام" بالتعاون مع شريك ائتلاف أمان الرؤيا الفلسطينية، إذ تنقل المسؤولون من أماكن عملهم الى أماكن تنظيم جلسات استماع ومساءلة مجتمعية لمناقشة موضوعات هامة مثل التأمين الصحي، آليات تسجيل وتجديد الملفات، خدمات ذوي الإعاقة وغيرها، استجاب من خلالها مسؤولي الشؤون الاجتماعية في مختلف المناطق لتساؤلاتهم وقضاياهم المختلفة. فام حازم امرأة في العقد الخامس من العمر، لديها خمسة أبناء يعانون أمراضا عقلية واعاقات حركية، استطاعت بعد (5) سنوات من المماطلة في الاتصال والرد وعدم الحصول على المعلومات نيل حقها المتمثل بدراسة ملفها، ومقترح مشروع مقدم للوزارة بهدف تمكينها اقتصاديا خلال جلسة مساءلة عقدت بتاريخ 2016\3\10. أما القضية الأكثر أهمية هي تحسن نوعية وجودة خدمة التموين والمواد الغذائية المقدمة للمنتفعين مثل الطحين، السكر، الملح والحبوب وغيرها، حيث كانت تقدم لعدد من المستفيدين تالفة وناقصة الكمية، ونتيجة سماع المسؤولين في الوزارة لشكوى المنتفعين في ام سلمونة - محافظة بيت لحم، فقد تحسنت النوعية مباشرة خلال أول عملية توزيع لاحقة للشكوى.

وتحسنت استجابة الوزارة في غزة لمطالب المستفيدين بعد أن عقد المجلس جلسة استماع للوزارة طالب فيها المستفيدين توضيح المعايير والإجراءات المتبعة في مسح احتياجاتهم وتحديد قوائم المستفيدين. وأعضاء المجلس أصبحوا هم الجسر الذي يوصل قضايا وشكاوى المستفيدين للوزارة بشكل مستمر ويتخذون أدوات المساءلة المجتمعية نهجاً لهم حتى اليوم.

مساق متخصص على المستوى العربي في النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

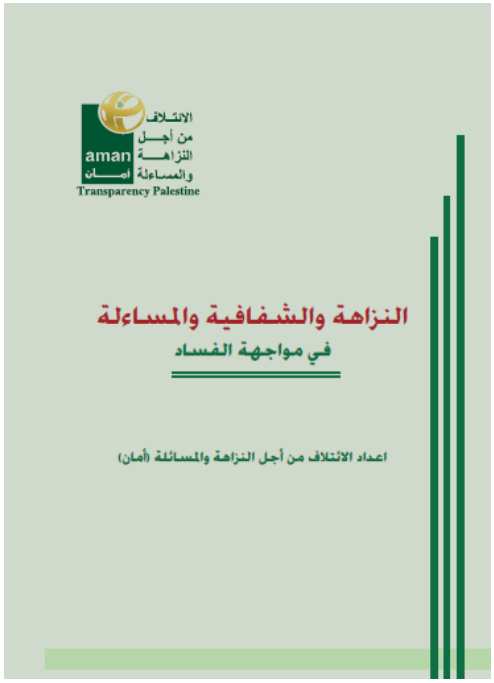

شكل اعداد مساق جامعي متخصص لمكافحة الفساد خطوة بالغة الأهمية على صعيد توعية الطلبة في الجامعات الفلسطينية بمخاطر الفساد واشكاله وسبل مواجهته وتعزيز دورهم في المساءلة المجتمعية.

المساق الذي قام ائتلاف امان بإعداده بالشراكة مع مجموعة من الأكاديميين الفلسطينيين في العام 2010، وضع الجامعات الفلسطينية من ضمن اول الجامعات في المنطقة العربية التي لديها مساق متخصص في موضوع النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد تم نقل تجربة اعداد هذا المساق وتدريسه الى منظمات وجامعات عربية منها: الشبكة العربية لتعليم النزاهة، وجامعات في الجزائر ومصر والسودان والأردن وقطر والتي أبدت حماسة بالغة للمساق وطالبت بمناقشة تعميم فكرته والاستفادة منه لوضع منهاج عربي موحد .

ومن الجدير ذكره بأن عدد الجامعات الفلسطينية التي اعتمدت المساق ضمن خططها التدريسية وصل الى ثمانية جامعات حتى نهاية العام 2016 وهي: جامعة القدس أبو ديس، جامعة بيرزيت، جامعة الخليل، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة النجاح الوطنية، والجامعة الإسلامية، الكلية العصرية الجامعية، جامعة القدس المفتوحة وجامعة فلسطين الاهلية.

الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يبادر بخطة للخروج من الازمة المالية

للعام العاشر على التوالي، وبعمق تحليلي أكبر، مارس الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة دوره الرقابي بتميز وارادة قد تكون الفريدة والوحيدة من نوعها في العالم العربي. هذا الدور والذي يتطلب دوام التمكين وتعزيز مهارات اعضاء الفريق في تحليل الموازنة العامة يأتي في ظل استمرار تعطل الجهة الرسمية المناط بها رسميا القيام بمراجعة وتحليل الموازنة العامة ومساءلة السلطة التنفيذية على تنفيذها.

استكمالا لما بدأ به الفريق عام 2015 من مأسسة وتنظيم أفضل لآليات عمله والتي بدأت بتشكيل ثلاث لجان متخصصة من أعضاءه لمتابعة موازنات كل من وزارات الصحة والتنمية والتعليم، قام الفريق الاهلي هذا العام بوضع لمساته التحليلية القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى للسياسات المالية التي تتبعها السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتقديم توصيات وملاحظات بمنتهى المهنية على موازنة 2016 ووجهة نظره وملاحظاته على موازنة 2017.

الفريق والذي يضم 35 مؤسسة أهلية متخصصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومجموعة من الخبراء والمختصين، ويعمل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان سكرتيرا تنفيذيا له، تأسس بهدف الرقابة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وتقديم الأوراق التحليلية الهادفة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحقيق العدالة المجتمعية. وكان لعام 2016 الحصة الأكبر من انجازات الفريق تمثل بتبني الحكومة الفلسطينية لخطة التقشف والترشيد التي تم إعدادها من قبل الفريق، اضافة الى الاخذ بتوصيات الفريق وعلى ضوء نتائج التقارير المتخصصة التي اعدها واستعرضها خلال جسات المساءلة والاستماع التي عقدها، أو من خلال اللقاء مع وزير المالية نهاية عام 2016 والتي قام الفريق خلاله بتقديم ورقة موقف حول مشروع قانون الموازنة لعام 2017. يضاف الى ذلك:

نجاح وزارة الصحة في توطين الخدمة بشكل نسبي، حيث ارتفعت النسبة من 82% عام 2014 على 86% عام 2015، علما بأن توطين الخدمة كان من أبرز نتائج التقارير المعدة حول التحويلات الطبية. إقرار مجلس الوزراء "الخطة الشاملة لتنظيم التحويلات الطبية على مزودي الخدمة المعتمدين خارج القطاع العام" والهادفة

لتطوير عمل دائرة شراء الخدمة ووضع سياسات وإجراءات محددة لتحسين شروط التعاقد مع مزودي الخدمة. بلاضافة الى قرار مجلس الوزراء بخصوص اعتماد البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية، حيث أتى هذا القرار تجاوباً مع التوصيات المنبثقة عن تقرير المساعدات الاجتماعية والنقدية. كما استجابت وزارة التنمية الاجتماعية لتوصيات الفريق وإصدرت موازنة المواطن لعام 2016، حيث تم إنجاز هذا الجهد بالتعاون مع الفريق الأهلي ومؤسسة مفتاح عضو الفريق.

لأول مرة البيانات المالية العامة في غزة تعرض على المواطن ومؤسسات المجتمع المدني

على مدار أكثر من سبع سنوات والبيانات المالية العامة لقطاع غزة يخيم عليها الظلام، بسبب الانقسام الفلسطيني وضعف إدارة الحكم في قطاع غزة، وحصيلة جهد أمان على مر السنوات في العمل على تعزيز الحق في الحصول على المعلومة، وتعزيز شفافية الموازنة العامة، نجحت أمان في جمع المعلومات حول الحسابات الختامية والتقارير المالية للفترة من 2008 – 2015 تم الإعتماد عليها في تطوير ورقة عمل حول الإيرادات والنفقات العامة في قطاع غزة، تطرقت للجوانب القانونية والفنية في الموازنة العامة، أي رصد ما تم تحصيله من إيرادات، وما يتم فرضه من رسوم وضرائب جديدة بالإضافة إلى رصد حجم النفقات العامة التي تصرفها وزارة المالية في غزة، وأخيراً بيان حجم الإيرادات والنفقات العامة المتعلقة بوزارة المالية في حكومة التوافق الوطني والخاصة بقطاع غزة .

ولقد تمكن الفريق من عقد المؤتمر الأهلي الأول في غزة حول الموازنة العامة بحضور 200 مشارك من المواطنين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وجاء هذا المؤتمر استكمالا لجهود أمان والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في تعزيز المبادئ العامة للشفافية المالية وخاصة مشاركة الجمهور في وضع سيناريوهات الموازنة العامة، وإتاحة التعرف على البيانات المالية للمختصين ونشر

المعلومات الخاصة بقضايا الشأن العام، وانطلقت أولى فعاليات المؤتمر باستعراض موقف الفريق الأهلي من موازنتي 2015 و2016، ومن ثم جلسة حقائق وأرقام حول إعادة الإعمار، وأخيراً جلسة اختصت بمناقشة تقرير الفريق الاهلي حول إيرادات ونفقات قطاع غزة.

من خلال الاستفادة من التجربة التونسية...أمان تبادر الى اعداد مبادئ ارشادية لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية

في إطار الجهود التي تقوم بها أمان بضفتها مؤسسة مختصة تعمل في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني في اطار التكامل مع الجهود الرسمية في هذا الحقل. أمان وبعد ان ترسخت استقلالية لجنة الانتخابات الفلسطينية واصبح لديها جهازا مهنيا محترفا، وأصبحت أنظمتها واجراءاتها وجميع عملياتها الانتخابية تتم وفقا لافضل المعايير والممارسات الدولية، بادرت الى طرق الباب بقوة من تأسيس اطار قانوني واجرائي يضبط التمويل الانتخابي. من خلال توفير مبادىء ارشادية لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية بالشراكة مع الاطراف ذات العلاقة الرسمية والاهلية المختصة كخطوة أساسية على طريق البدء باصلاحات مؤثرة على البنية القانوينة والمؤسساتية. ومن جهة أخرى، تمكين المؤسسات الاهلية المختصة من القيام بعمليات الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية بكفاءة وفاعلية ومهنية.

تأتي هذه المبادرة من مبدأ أن التمويل يؤثر بشكل كبير ومباشر على نتائج الانتخابات. والمعادلة الدارجة أن من يصرف أكثر يحصل على أصوات أكثر، وهو أمرا يتعلق بحرية ونزاهة وعدالة الانتخابات بجانب كون التمويل غير المضبوط يفتح الباب أمام مظاهر مختلفة من الفساد الانتخابي. ومن جهة أخرى ضبط عملية تمويل الحملات الانتخابية يعزز الحق في الحصول على الفرص المتساوية والعادلة في الحملات الانتخابية للمرشحين.

ولقد تمكنت أمان وبالاستعانة بالتجربة التنوسية الرائدة في هذا المجال من اعداد **ميثاق شرف الأحزاب والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية** وحث هذه الاحزاب والقوى على التوقيع عليه في مؤتمر عقد نهاية عام 2016. واتفقت الأطراف الموقعة على تحديد آلية لمتابعة تنفيذ الميثاق ومراقبة مدى التزام الأطراف الموقعة ببنوده.

إن توقيع ميثاق الشرف هذا سيشكل بارقة أمل لدى الجمهور الفلسطيني نحو اجراء انتخابات ديمقراطية قريبة، ونقلة نوعية لإصلاح قانوني ومؤسساتي مستقبلي في جانب تمويل الحملات الانتخابية. كما سيشكل قاعدة تنطلق منها مؤسسات المجتمع المدني للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية في اية انتخابات قادمة بكل مهنية وفاعلية.

ومن جهة أخرى وحتى يكون هذا الميثاق موضع التطبيق الفعلي والملزم، قامت أمان بتشكيل ائتلاف للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية مكون من العديد من المؤسسات الاهلية ذات العلاقة والمهتمة بالرقابة على الانتخابات، ونفذت أمان برنامجا تدريبا واسعا لتنمية قدرات هذه المؤسسات على القيام بهذا الدور متسلحة أيضا بدليل ارشادي قامت أمان باعداده.

أمان تقود وتنسق جهود مؤسسات المجتمع المدني للدفع باتجاه عقد الانتخابات

لم يعد خافيا أن تعطيل اجراء الانتخابات المحلية والتشريعية للعام العاشر على التوالي لا يخرج عن نطاق المصالح الحزبية على ضوء الانقسام السياسي منذ العام 2007. هذا التعطيل والذي يحرم المواطن الفلسطيني من ممارسة حقة في المساءلة واختيار ممثليه هو فساد سياسي بامتياز.

من هذا المنطلق، قامت أمان باطلاق حملة ضغط على الجهات الرسمية لعقد الانتخابات تحت شعار "الشعب يريد: المساءلة الفعّالة تقتضي انتخابات دورية."

هذه الحملة شملت استخدام العديد من وسائل الضغط الاعلانية والاعلامية والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية، اضافة الى عقد لقاءات ضاغطة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لحث السلطتين فيهما على تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية.

جدير بالذكر، أن مجلس الوزراء كان قد اتخذ قرارا باجراء الانتخابات منتصف عام 2016 الا أنه عاد وقام بتأجيلها لعام 2017 على ضوء الخلافات الحادة بين حركتي حماس وفتح في غزة والضفة وانزلاق القضاء الفلسطيني في هذه المتاهة.

للعام السابع على التوالي.. أمان ووزارة التربية والتعليم في الضفة وغزة تتوجان المدارس الفائزة في برنامج "التعليم في مواجهة الفساد"

يؤمن ائتلاف أمان في أهمية التعليم كوسيلة فعّالة للاستثمار في جيل الشباب وهم على مقاعد الدراسة، وضرورة بناء قدراتهم وتأهيلهم ليكونوا قادة المجتمع الفلسطيني في المستقبل، ما يزيد شعورهم بالمسؤولية والانتماء المجتمعي. وقد أطلق الائتلاف برنامجاً لنشر قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة في المدارس الحكومية الفلسطينية تحت عنوان "التعليم في مواجهة الفساد" منذ العام 2010 بهدف دمج طلبة الصف التاسع في البيئة المناهضة للفساد، وبناء جيش من الطلبة يحمل راية التعليم في مواجهة الفساد، وفاعلا في المساءلة عن قضايا الشأن العام، وذلك باستخدام نهج التعليم عن طريق العمل. كما وتجدر الإشارة إلى أن أمان وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم قد أعد دليلاً تدريبياً، يستهدف مشرفي التربية والتعليم العالي والمعلمين، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومنظومة مكافحة الفساد ومنهجية العمل في المشاريع الطلابية.

وقد تمخض عن البرنامج مئات المشاريع الطلابية التي ركزت على فحص مدى الالتزام في قيم النزاهة، مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في تقديم الخدمات في المجتمعات المحلية، واستخدام الممتلكات العامة والمال العام. وقد كشفت هذه المشاريع عن قدرات كامنة لدى الطلبة في جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة ومراجعتها وتحليلها والوصول إلى النتائج والخروج بالتوصيات المرتبطة بها. كما وتجدر الإشارة بان ائتلاف أمان يواظب على تكريم المشاريع الطلابية الفائزة في حفل خاص كل عام.

كما ان امان أولت اهتماما للمدارس الخاصة حيث قامت وللمرة الأولى أواخر العام 2016 بالإعلان عن مسابقة لأفضل إذاعة مدرسية صباحية هادفة لمكافحة الفساد بمشاركة الطلبة وقد تقدمت عشرات المدارس للمسابقة.

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الطلابية المقدمة ركزت على فحص مدى الالتزام بقيم النزاهة، مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في استخدام الممتلكات العامة ضمن المناطق التي تقع فيها مدارس الطلبة. هذا وقد تميزت المشاريع بالتنوع في القضايا التي طرحتها: فمنها ما تطرق لقضايا تتعلق باستخدام المال العام وإدارته، ومنها ما تعلق بالواسطة والمحسوبية.

أمان تنشط في اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2016

نظمت أمان العديد من الفعاليات بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد توجت بتنظيم احتفال الشفافية لتكريم الفائزين بجائزة النزاهة 2016. وتميز هذا العام باطلاق مبادرات ابداعية استهدفت الشباب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد كانت أبرز هذه المبادرات:

1) اطلاق مسابقة افضل كاريكاتير تعبيري عن المحسوبية في تعيينات الوظائف العليا

جاءت هذه المبادرة استكمالا للجهود التي تبذلها أمان سنويا لتسليط الضوء على التجاوزات التي تحيط عملية التعيين في الوظائف العليا والتي ابرزها غياب المنافسة العادلة لتولي هذه المناصب واعتماد الشللية والمحسوبية وعدم الشفافية في معظمها. وهو ما يتطلب قيام ديوان الرقابة المالية والادارية باستكمال بطاقات الوصف الوظيفي لهذه المناصب من جهة، ومن جهة أخرى تشكيل لجنة ادارية عليا تتمتع بالنزاهة والمصداقية للاشراف على عمليات التعيين.

اطلقت أمان المبادرة مشجعة الشباب الفلسطيني من اعلاميين وفنانين للمشاركة، ولقد استقبلت أمان العشرات من الرسومات التي اذهلت لجان التقييم من مدى ادراك المواطن الفلسطيني لخطورة هذه الظاهرة. ولقد تم تكريم الفائزين في هذه المسابقة خلال احتفال الشفافية السنوي والذي عقد في كانون أول عام 2016.

2) اطلاق مسابقة افضل فيديو شخصي قصير (Selfie) حول الفساد

تشجيعا من أمان لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والملتيميديا في اثارة الرأي العام حول قضايا الفساد، اطلقت أمان هذه المسابقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد

استقبلت لجان التقييم العديد من الفيديوهات التي تطرقت الى العديد من اشكال الفساد في المجتمع الفلسطين والتي كان ابرزها الواسطة والمحسوبية في التعيينات وفي الحصول على الخدمات العامة.

ولقد تم تكريم الفائزين في المسابقة في احتفال الشفافية السنوي في كانون أول 2016.

3) فيديو ضد الفساد:

نفذ شباب ضد الفساد لفيديو ابداعي يتطرق لفحص أولويات المواطنين، الفيديو الذي جمع اجابات الشارع الفلسطيني على سؤال: لو اصبحت رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية ليوم واحد فقط، ما هي قراراتك للحد من ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني. الاجابات في مجملها جاءت بدعوة لمحاسبة كبار الفاسدين ومنعهم من الافلات من جهة، ووضع عقوبات رادعة على المفسدين وبشكل خاص الذين يعتمدون الواسطة والمحسوبية في ادارة الشان والمال العام.

4) عقد احتفال الشفافية السنوي 2016:

حيث نظمت أمان الاحتفال في كل من رام الله وغزة عبر تقنية الفيديو كونفرنس لتكريم الفائزين بجوائز النزاهة والفائزين في المسابقات سالفة الذكر وبحضور قرابة اربعمائة مشارك في غزة ورام الله.

الاحتفال الذي يأتي تكريما لفرسان وفارسات النزاهة للعام 2016" تميز بمشاركة مواطنين وشخصيات رسمية وممثلين عن المؤسسات الرسمية والاهلية، وممثلي عدد من المؤسسات الشريكة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية وحشد من الصحافة والاعلام.

سلسلة النشاطات المنفذة

الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

النتيجة المتوسطة الامد	المخرجات	الأنشطة	المنفذ	ملاحظات
1.1. اهتمام الجمهور الفلسطيني في التبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد	1.1.1 مواد مساندة ومناهج تعليمية ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة تقدم لطلاب المدارس والجامعات الفلسطينية.	تطوير وطباعة المنهاج الجامعي يشمل ملحق للمنهاج حول الفساد السياسي.	تم	تم تطوير المنهاج الجامعي " النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد" بالشراكة مع مجموعة من الأكاديميين الفلسطينيين ليشتمل على ملاحق إضافية حول الفساد السياسي ودور الاعلام في مكافحة الفساد.
		تنفيذ ورشة عمل للاكاديميين حول المنهاج المطور.	تم	
		تكريم الطلبة الفائزين بالمبادرات الطلابية حول المساءلة الاجتماعية لطلبة الصف التاسع واطلاق مسابقة 2016	تم	تم تكريم خمس مشاريع طلابية من خمسة مدارس تنافست على المراتب الخمسة الاولى حيث منحت كلٌ منها جائزة هي عبارة جهاز حاسوب محمول. المدارس الفائزة: مدرسة بنات جنين الثانوية، مدرسة جمال عمر المصري الثانوية ، مدرسة بنات جيت الثانوية ، مدرسة بنات تلة الصمود الثانوية ، مدرسة بنات خربتا المصباح الثانوية. كما تم توقيع مذكرة تعاون مع وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة ضمن مشروع " طلاب ضد الفساد". كما تم تنفيذ دورة تدريبية للمعلمين والمشرفين وطباعة دليل المعلم في الأنشطة الطلابية ودليل المسابقة
		عقد ندوة سنوية للأكاديمين حول دور التعليم في مكافحة الفساد والثقافة الرافضة له.	تم	هدفت الندوة الى تعميق مفهوم المساءلة المجتمعية بين صفوف الطلبة وتحفيز الأكاديميين لإخراطهم في جهود مكافحة الفساد.
		دعم وتنفيذ (3) مبادرات حول الفساد من قبل طلاب جامعيين	تم	
		تنظيم ودعم (2) مخيمات صيفية لتعزيز النزاهة، الشفافية والمساءلة (300 شاب)	تم	
		- تنفيذ منافسة المناظرات الشبابية للمساءلة المجتمعية	تم	

		- تنفيذ مسابقة أفضل فيديو حول مكافحة الفساد. -تنفيذ مسابقة أفضل إذاعة مدرسية حول مكافحة الفساد. -تنفيذ مسابقة أفضل رسم كاريكاتيري حول الواسطة والمحسوبية في تعيينات الوظائف العليا. -تصميم وطباعة كتيب مسابقة أفضل رسم كاريكاتيري.		
	1.1.1. حملات توعية منفذة للمجتمع المحلي حول آليات وضرورة التبليغ عن الفساد.	تنفيذ حملات توعوية لتشجيع المواطنين للإبلاغ عن الفساد بشكل عام وحول قضايا محددة (تشمل ومضات اذاعية ولوحات شوارع، وسائل تواصل اجتماعي)	تم	- تم انتاج وبث ومضة اذاعية بخصوص اعادة الاعمار عبر اذاعات غزة. - حملة اعلانية لتشجيع المواطنين على التواصل مع وحدة المناصرة. - حملة ضغط لاجراء انتخابات الهيئات المحلية 2016
		تنفيذ (14) زيارة ميدانية لرفع الوعي حول الفساد في مجال تقديم الخدمات وتشجيع المواطنين للابلاغ عن الفساد	تم	
	الاسناد والمشورة القانونية مقدمة للمبلغين وضحايا الفساد	توفير المساعدة القانونية المجانية والخدمات الاستشارية للمبلغين	تم	تم استقبال 440 متوجه، 419 قضية منها 52 قضة مشتبه بها بالفساد وتتعلق بمنظومة النزاهة.
		تنظيم (10) جلسات استماع ومساءلة للمسؤولين الحكوميين حول قضايا الفساد بناء على الشكاوى التي يتلقاهاALAC		تم عقد جلسات استماع ومساءلة حول المواضيع التالية: 1. موظفي العقود في الخدمة المدنية. 2. مسودة البنود الرئيسية لقانون الهيدروكربون. 3. تسريبات وثائق بنما. 4. حول مكب زهرة الفنجان. 5. اتفاقية البحرين: ربط قناة البحر الاحمر بالحر الميت. 6. ادارة خدمة الحج 7. آليات ترخيص مراكز التجميل والرقابة عليها. 8. قرار الحكومة الفلسطينية بمنع العمل خارج اطار الوظيفة. 9. مكب رمّون. 10. التعيينات في الوظائف العليا والحساسة. 11. تعديلات قانون الخدمة المدنية (مشتركة WB/GZ).. 12. النزاهة والشفافية في إدارة عملية استغلال الطاقة المتجددة في فلسطين.

					13. التعديلات المقترحة لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005. 14. اتفاقية الاتصالات. 15. مذكرة التفاهم الموقَّعة مع الجانب الإسرائيلي والمتعلقة بتنظيم قطاع الطاقة الكهربائية، نفذت مع بداية عام 2017 لكن الترتيب والعمل جاء في شهر 2016/10؟!! 16. معايير تشغيل الشباب والخريجين في مشروع التشغيل لعام 2016. 17. معايير توزيع المساعدات التركية. 18. أزمة تسييس عمل مؤسسات التعليم العالي 19. مخصصات أسر شهداء وجرحى حروب غزة 20. "قانون اللجنة الادارية الحكومية لسنة 2016 المقر من المجلس التشريعي في غزة" 21. "تدابير وإجراءات حماية المستهلك في الرقابة على الأغذية الفاسدة" 22. "التنسيق لتصاريح مرضى السرطان" 23. تعديلات قانون الانتخابات المحلية (النظام الانتخابي)" 24. النظام المالي المعدل لهيئات الحكم المحلي. كما تم عقد لقائين حول: 1. انشاء تحالف اهلي لتنظيم قطاع المحروقات. 2. لقاء تحليل استراتيجي حول انطباعات المواطنين السلبية حول انتشار الفساد.
		تنفيذ (2) حملات ضغط في قضايا مكافحة الفساد ترتكز على الحالات التي تلقتها ALAC ووحدة رصد الفساد لدى امان.	تم	1. حملة تعزيز ITA والرقابة على انتخابات الهيئات المحلية لعام 2016. 2. تنفيذ حملة لوحات شوارع حول الاخطاء الطبية . 3. تنزيل اعلان في جريدة القدس حول الاخطاء الطبية .
		اعداد تقرير احصائي وتحليلي حول الشكاوى التي تلقاها مركز المناصرة	تم	
		تنفيذ حملات توعوية وضغط مناصرة تتعلق بتوزيع المساعدات واعادة الاعمار في قطاع غزة	تم	تم انتاج وبث ومضة اذاعية بخصوص اعادة الاعمار عبر اذاعات غزة.

	ضمان شفافية الموازنة العامة	رعاية أنشطة الفريق الأهلي لشفافية الموازنة وإعداد موازنة المواطن بما يشمل تحليل الموازنة العامة من قبل الفريق الاهلي للموازنات العامة وعقد جلسات استماع ومساءلة حولها	تم	1. عقد المؤتمر الاهلي حول الموازنة العامة الفلسطينية2016 ، حيث تم استعراض موقف الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة من موازنة 2016 وموازنة 2015. واستعراض موقف مجموعة العمل المتعلقة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي الفلسطيني من الموازنة العامة 2016. وعرض كل من تقرير صافي الاقراض، تنقية فاتورة الرواتب، ومناقشة السياسات المالية للحكومة الفلسطينية واثرها على الدين العام وصندوق التقاعد. 2. عقد المؤتمر النصف سنوي للموازنة العامة الفلسطينية 2016. حيث تم عرض تحليل الموازنة النصف سنوي، وعرض كل من تقرير التحويلات الطبية، والتحويلات النقدية، والتعاقد المؤقت. 3. عقد المؤتمر الأهلي في قطاع غزة حول الموازنة العامة الفلسطينية2016، حيث تم استعراض موقف الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة من موازنة 2016 وموازنة 2015. واستعراض تقرير الإيرادات والنفقات لقطاع غزة وورقة حقائق حول موازنة إعادة الإعمار.
1.3 تدعيم مصداقية ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز نظام النزاهة الوطني.	1.3.3 ممثلي وموظفي مؤسسات المجتمع المدني مدربون في قضايا مرتبطة بقيم النزاهة ومكافحة الفساد	عقد دورتين تدريبيتين حول نظم وأدوات المساءلة الاجتماعية	تم	
	1.3.4 قدرات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات مبنية.	عقد دورتين تدريبتين ل 2 من المجتمعات المحلية حول مهارات عقد جلسات الاستماع	تم	
		دعم منظمات المجتمع المدني (الشباب والنساء) لدمج النزاهة، الشفافية والمساءلة ضمن أنظمتها (مشاريع الشراكة)	تم	تم تنفيذ 6 مبادرات شبابية بالتعاون مع ستة مؤسسات شريكة موزعة على محافظات الوطن كما تقديم الدعم الفني والمالي ل(4) مؤسسات قاعدية (جمعية منتدى التواصل، جمعية وفاق للمرأة والطفل، المركز العربي للتطوير الزراعي، هيئة المستقبل للتنمية

		- رفع قدرات المؤسسات الاهلية والرسمية ذات العلاقة بتنظيم ورقابة الانتخابات على مهارات الرقابة واعداد التقارير الرقابية حول الالتزام بوثيقة المبادئ الارشادية لضبط تمويل الحملات الانتخابية المعدة - اعداد وطباعة وتوزيع دليل للرقابة الأهلية على تمويل الحملات الانتخابية - تشكيل ائتلاف اهلي وطني للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية - تنفيذ اربع دورات تدريبية تستهدفالائتلاف الأهلي على استخدام الدليل في الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية (في الشمال، الوسط، الجنوب، غزة	تم	تم تنفيذ أربع دورات تدريبية استهدفت 45 مؤسسة مجتمع مدني في الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية (في الشمال، الوسط، الجنوب، غزة). طباعة 180 نسخة من دليل (مدخل للرقابة على تمويل الدعاية والحملات الإنتخابية في فلسطين) حيث تم توزيع الدليل على 60 مؤسسة مجتمع مدني من مختلف محافظات قطاع الخمسة
	مجالس المستفيدين فعالة في عملية الرقابة والشفافية والتخطيط في خدمات الشؤون الإجتماعية.	عقد إجتماعات ولقاءات دورية لمجالس المستفيدين مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية.	تم	
		استكمال تنفيذ خطة التوعية بخدمات الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية.	تم	
		تطوير وتنفيذ خطة لتأهيل أعضاء المجالس والعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة	لم يتم	بسبب قرار اجراء الانتخابات المحلية واستقالة الاعضاء
		تطوير وتنفيذ خطة توعية لاعضاء المجالس بخدمات الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة.	لم يتم	بسبب قرار اجراء الانتخابات المحلية واستقالة الاعضاء
		اعداد وطباعة تقرير تقييمي لتجربة تشكيل وتأهيل المجالس المستفيدية للممارسة دورها في المساءلة الاجتماعية.		بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة والجهة الممولة تم تحويل هذا النشاط من تقرير تقييمي الى ملخص لتجربة "مجالس المستفيدين من خدمات الشؤون الاجتماعية"
	لجان محلية فاعلة في الرقابة وتقييم خدمات المقدمة من	اعداد بطاقات رأي المواطن حول خدمة النفايات في مدينة قلقيلية (الدورة الثانية)	تم	
		استكمال اعداد بطاقات رأي المواطن حول خدمة العدالة في مدينة قلقيلية	تم	

	السلطات المحلية والمركزية	تنفيذ خطة ضغط ومناصرة بناءا على نتائج بطاقات رأي المواطن حول خدمات البيئة، مياه الشرب والصرف الصحي في المغراقة والملالحة	تم	
		اعداد بطاقات رأي المواطن حول خدمات البيئة، مياه الشرب والصرف الصحي في المغراقة والملالحة (الدورة الثانية)	تم	
	مجالس أولياء الأمور فاعلة تجاة الرقابة والمساءلة على عمل المؤسسات التعليمية	تشكيل مجالس أولياء الأمور في غزة وتطوير خطة عمل	تم	
		اعداد تقرير تقييمي حول دور مجالس أولياء الأمور في المساءلة الاجتماعية	تم	
		تنفيذ عدة جلسات استماع لصناع القرار حول العملية التعليمية	تم	
		اعداد بطاقات رأي المواطن حول خدمة التعليم في غزة	تم	
		تنفيذ خطة ضغط ومناصرة بناءا على نتائج بطاقات رأي المواطن حول خدمة التعليم في غزة	تم	

الهدف الاستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة.

الشراكة أولا:

لطالما رأت أمان في الاعلام بكافة أشكاله أداة من ادوات المساءلة المجتمعية والرقابية ومحرك لنبض الشارع، وهو ما جعل الشراكة مع الاعلام هدفا دائما وحاضرا في استراتيجيات عمل أمان على مدار الاعوام الخمسة عشر الماضية.

وخلال عام 2016، طورت أمان من استراتيجيتها للاستثمار في الاعلام كشريك في جهود مكافحة الفساد يؤمن بهذه الجهود ويسعى بمبادرات ذاتية للانخراط مع أمان في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

بناء على ما سبق، سعت أمان خلال عام 2016 لبناء شراكات مع مؤسسات اعلامية فاعلة في المجتمع الفلسطيني بهدف تحفيزها للمشاركة في مسيرة تحصين البيئة الفلسطينية ضد الفساد، ولتعزيز دورها في الرقابة على ادارة المال والشأن العام، وفي إطار المساعي لدمج وتنمية قدرات الإعلاميين في مكافحة الفساد، وقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان مذكرات تعاون مع العديد من المؤسسات الاعلامية كراديو اجيال وراديو غزة ومؤسسات اعلامية أهلية كمؤسسة بيت الصحافة والمعهد الفلسطيني للإعلام والتنمية اضافة الى صحيفة فلسطين.

من خلال هذه الاتفاقيات تمكنت أمان من تعزيز قوة صوتها ووصوله الى صناع القرار والمواطن الفلسطيني. حيث بادر الشركاء الى الاستفادة من التقارير التي تعدها أمان ليكمل المهمة في طرق أبواب المسؤولين ومسائلتهم عن ادارتهم للشأن والمال العام، ومن جهة أخرى، فتح الباب للتعبير عن الآراء وإتاحة المجال للتعدد في الرأي والوصول إلى المعلومات.

نقل عشرات التحقيقات من مرحلة الاعداد الى مرحلة المتابعة والمساءلة

الشركاء الاعلاميون ومن خلال برامجهم المختلفة تطرقوا الى العديد من المواضيع التي اثارتها أمان كالاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الفلسطينية مع القطاع الخاص لتوفير خدمات حيوية للمواطنين كالكهرباء والاتصالات والمياه، وقضايا تتعلق بحماية المستهلك وحقوق المواطن الفلسطيني كالادوية والاغذية الفاسدة، المحاسبة على الاخطاء الطبية، خدمات اعادة الاعمار في قطاع غزة، توزيع المساعدات الاجتماعية، التحويلات الطبية، الانتخابات، التعيينات....الخ. وغيرها العشرات من المواضيع. هذا بالاضافة الى المساهمة الفاعلة في نقل التحقيقات الاستقصائية التي يعدها اعلاميون ضد الفساد من الاعداد الى المتابعة مع الجهات الرسمية.

تحقيقات استقصائية جريئة تتعلق بحياة المواطنين وتوجه الاتهام الى الجهات الرقابية الرسمية

التحقيقات الاستقصائية التي استقبلها ائتلاف أمان عام 2016 والتي زاد عددها عن 12 تحقيقا تميزت بالجرأة في طرق قضايا تمس وتهدد حياة المواطنين بشكل مباشر، فقد لبى الاعلاميون نداء الاستغاثة من المواطنين لايصال صوتهم للجهات الرقابية الرسمية حول استهدافهم بمواد أقل ما يمكن وصفها به هو الموت البطيء. ومن هذه التحقيقات المواد والاغذية الفاسدة التي يتم المتاجرة بها كالدجاج في قطاع غزة، والاسماك، وبعض الادوية ومنتجات مستوطنات اسرائيلية

فاسدة يتم تغليفها في مناطق السلطة الفلسطينية وبأيدي تجار فلسطينين ليعاد طرحها في الاسواق الفلسطينية كأداة قتل احتلالية اضافية.

هذه التحقيقات وغيرها الكثير قامت أمان بدعمها وتبنيها بالتعاون مع شركائها في المؤسسات الاعلامية سالفة الذكر وخرج بعضها بنتائج فورية بعد عقد جلسات مساءلة للمسؤولين حولها، إن كان بتشكيل لجان تحقيق، أو العمل على تطوير مجموعة من الاجراءات والانظمة لتفعيل الرقابة الرسمية وايجاد عقوبات رادعة.

حقي أن أعرف...مبادرة اعلامية في مواجهة استمرار منع حق الحصول الى المعلومات

إن نجاح منظومة المساءلة في أي نظام يستند الى توفر المعلومات للمواطنين حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم في مساءلة الجهات الرسمية عن إدارة الشأن العام وفي ظل استمرار تعنت الحكومة الفلسطينية في عدم تمرير مشروع قانون حق الحصول على المعلومات للعام العاشر، اطلق شريك أمان مركز الحياة لتنمية المجتمع مبادرة "**حقي أن أعرف**" بالتعاون مع طلبة الاعلام في جامعة النجاح الوطنية واعلاميون شباب ضد الفساد.

المبادرة تهدف الى دمج الصحفيين الشباب في جهود مكافحة الفساد وتنمية قدراتهم في المواضيع ذات العلاقة. المبادرة شملت تنفيذ ورش تدريبية للاعلاميين الشباب حول مهارات اعداد التحقيقات الاستقصائية واختتمت بطرح مسابقة لافضل ثلاثة تقارير صحفية مقروءة في قضايا مكافحة الفساد والمساءلة الاجتماعية. التقارير المعدة كانت وليمة البرامج الاذاعية لمتابعة نتائجها وتوصياتها مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

سلسلة النشاطات المنفذة

الهدف الاستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول اعمال المؤسسات ذات العلاقة (نقابة، وزارة، هيئة محلية، مؤسسة أهلية هيئة مكافحة الفساد، مكتب رئيس الوزراء، مؤسسات القطاع الخاصة، الشركات المساهمة العامة....)

النتيجة المتوسطة الامد	المخرجات	الأنشطة	المنفذ	ملاحظات
2.1. وسائل الاعلام والصحفيون يتبنوا برامج ويعدوا تحقيقات استقصائية (مكتوبة ومرئية ومسموعة) مرتبطة بمكافحة الفساد.	2.1.1 مبادرات اعلامية لمؤسسات وإعلاميين مدعومة.	تقديم جائزة النزاهة للاعلام (يشمل الجوائز وحفل التكريم في احتفال الشفافية والافلام).	تم	تم تكريم الفائزين في احتفال الشفافية 2016
		تمويل مبادرات إعلامية لمؤسسات وإعلاميين.	تم	تم دعم مبادرتين لكل من راديو اجيال وراديو غزة
		اعلانات صحف عن المبادرات.		
		تقديم الدعم والتوجيه التقني(لقاء توعوي للاعلاميين المتقدمين للمبادرات من الاعلاميين).		
	2.1.2 قدرات الإعلاميين مبنية في مجال إعداد التحقيقات الاستقصائية مرتبطة في مكافحة الفساد	دورتين تدريبتين حول التحقيقات الاستقصائية	تم	تم تخصيص الدورة حول مهارات اعداد تحقيقات استقصائية متعلقة بالموازنة العامة والنزاهة والشفافية في عمل القطاع الخاص
		رعاية مجموعة من الحلقات الاذاعية	تم	تم رعاية 20 حلقة في غزة والضفة
		تنظيم ورشة عمل في غزة حول دور الاعلام في مكافحة الفساد	تم	
		تنظيم 6 ورش عمل لناشطين اعلاميين حول النزاهة والمساءلة والشفافية في مكافحة الفساد	تم	تم توفير استخلاصات ونتائج تقارير أمان، اوراق الحقائق والتحقيقات الاستقصائية. وتم تنفيذ تدريب حول مهارات الصحافة الاستقصائية، الديجيتال ميديا في خدمة المساءلة المجتمعية وغيرها من المواضيع
		توفير افكار ومواد خاصة للمؤسسات الاعلامية حول قضايا محددة.		
	2.3.3 شبكة الإعلاميين للنزاهة والشفافية مفعّلة	تنفيذ 3 لقاءات تشاورية لبناء قدرات أعضاء الشبكة في دعم جهود مكافحة الفساد في غزة.		

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون محصنه ضد الفساد.

لقربها الشديد من المواطن الفلسطيني، وتنوع الخدمات الحيوية اليومية التي تقدمها له، استمرت أمان في تخصيص هدف استراتيجي يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية بالتركيز على تقديم الاسناد لبعض الهيئات المحلية لتعزيز الحكم الصالح في عملها وفي تقديم الخدمات للمواطنين.

ولقد استفادت أمان من تجربتها العام الماضي في تطوير واعداد دراستين للنظام الوطني للنزاهة في بلدية غزة ومجلس الخدمات المشتركة بمشاركة وتعاون الجهتين، حيث خلصت الدراستين الى مجموعة كبيرة من التوصيات الهامة لتحصين بيئة البلديتين من الفساد وتحسين مستوى الخدمات المقدمة. حيث قامت البلديتين مباشرة بتنفيذ العديد من هذه التوصيات ومنها تعزيز حق المواطن في المساءلة المجتمعية والانفتاح على الجمهور من خلال عقد لقاءات مباشرة معه حول خدمات البلديتين. والتي من بينها تطوير نظام تلقي الشكاوى. اضافة الى ذلك، قامت أمان بتطوير مؤشر الشفافية في عمل الهيئات المحلية وتطبيقه على 21 هيئة محلية.

كانت من نتائج تنفيذ مؤشر الشفافية تبني عدد من الهيئات المحلية لمبادئ الشفافية وارتفاع مستوى نشر المعلومات من قبل أعضاء وموظفي الهيئات المحلية، على سبيل المثال نفذت بلديات حبلة، عزون وقلقيلية ورام الله والبيرة والعبيدية وابو ديس عددا من الجلسات العلنية مع المواطنين واللقاءات الاذاعية لطرح معلومات او مناقشة موضوعات هامة كما ونشرت خدماتها على مواقعها سواء الالكترونية او مواقع التواصل الاجتماعي، اضافة الى طرح بعضها نتائج بطاقات راي المواطن المنفذة بالتعاون مع أمان والعمل على تنفيذ توصياتها، كما واعتمد معظمها مبدأ العلنية بفتح عروض العطاءات.

في اطار جهود أمان...بلدية حبلة تعتمد نظام الشكاوى والعرائض تعزيز للمساءلة المجتمعية

أقرت بلدية حبلة وضمن قرارات مجلسها البلدي في جلسته رقم 150، مسودة نظام الشكاوى والعرائض الذي يهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة من البلدية وتحسين أدائها، فضلا عن تعزيز الرقابة والمساءلة المجتمعية والشفافية، وتنظيم وتسهيل عملية اتصال المراجعين مع الدوائر المختصة في البلدية لحل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم، إضافة الى ضمان انجاز الشكاوى والعرائض ضمن فترة زمنية محددة وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في ذلك، والحد من شخصنة العلاقة بين المراجعين وموظفي البلدية وتعزيز العلاقة المؤسساتية، مع تكريس نظام عمل يقوم على الموضوعية والعدالة والنزاهة والمهنية في العلاقة مع المواطن بعيدا عن المحسوبية والواسطة والعلاقات الشخصية.

احتوى الدليل على معلومات تنظم عملية استقبال الشكاوى والعرائض من ضمنها وسائل تقديم الشكاوى، صلاحيات ومهام وحدة الشكاوى وطبيعة الشكاوى التي تستقبلها، وإجراءات عملية التقديم والمتابعة والاغلاق. كما طُورت العديد من النماذج التي ستساعد البلدية في توثيق الشكاوى واعداد التقارير واستطلاعات الرأي لقياس مدى رضا المواطنين عن هذه الخدمة في المستقبل.

وكانت أمان قد قدمت المساعدة الفنية للبلدية لتطوير نظام الشكاوى والعرائض بعد استقبال طلب رسمي بحاجة البلدية لمباشرة العمل في هذا الجانب وتقديم هذه الخدمة للمواطنين، حيث تم تطوير دليل خاص استنادا لحاجة وطبيعة بلدية حبلة، تلاها عقد ورشة عمل لمناقشته مع أعضاء المجلس المحلي وموظفي البلدية.

سلسلة النشاطات المنفذة

الهدف الاستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

النتيجة المتوسطة الامد	المخرجات	الأنشطة	المنفذ	ملاحظات
تفعيل مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في الهيئات المحلية	أدوات ودراسات تشخصية موفرة للهيئات المحلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عملها	إعداد وطباعة دراستين نظام النزاهة في الهيئات المحلية يستهدف بلديتين (غزة، الضفة الغربية)	تم	✓ تم اعداد دراسة نظام النزاهة في بلدية غزة وتم اعداد الدراسة في الضفة في مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة.
		تقديم الدعم التقني للبلديتين لتنفيذ توصيات دراسات نظام النزاهة في الهيئات المحلية	تم	✓ تم عقد لقاء نقاش حول دراسة نظام النزاهة الوطني في الهيئات المحلية – بلدية غزة دراسة حالة بتاريخ 2016/12/15 وقد شارك في اللقاء رئيس بلدية غزة وفريق العلاقات العامة والإعلام التابع للبلدية وعدد من المختصين. علما بأن أمان سوف تستكمل العمل مع البلدية والمجلس خلال عام 2017
		إعداد وطباعة ونشر مسح مؤشر الشفافية لهيئات الحكم المحلي ل20 هيئة محلية	تم	
	نظام للشكاوى متبنى من قبل الهيئات المحلية	تنفيذ تدريب للمدربين حول نظام الشكاوى	تم	تم عقد جلسة نقاش للتقرير في كل من غزة والضفة الغربية
		إعداد تقييم لنظام الشكاوى في البلديات الخمس التي تلقت دعما من صندوق البلديات على نظام الشكاوى	تم	

الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره:

"تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد السنوي سببا في كسب أمان لثقة الأطراف المختلفة"

منذ تسعة أعوام ابتدأت حكاية أمان مع تقريرها الرقابي السنوي، فنظرا لحساسية الحقل الذي يعمل به ائتلاف أمان والذي يتجلى في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاستناد الى معلومات دقيقة وصحيحة وموثقة من مصادرها وصولا الى تحليل تلك المعلومات بصورة متخصصة تصب في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة تحقيقا لنتائج ورؤية أمان باعتباره بيتا للخبرة والمعرفة والعنوان الصحيح الذي يقصده كافة الأطراف والفئات في سبيل الحصول على المعلومة الدقيقة والموثقة حول واقع الفساد ومكافحته فلسطينيا،

لذا عكف امان على اعداد تقرير سنوي منقطع النظير فلسطينيا يسمى "تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد" يحمل بين ثناياه جهد عام كامل من العمل الحثيث والدؤوب لتحضيره وإعداده وإخراجه بالشكل الامثل والمضمون العميق، يحظى باهتمام ومتابعة وترقب الأطراف الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية لتفرده في رصد ومعالجة مسار منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام الفلسطيني، مُقدما نتائج و توصيات عملية قابلة للتطبيق لسد الثغرات التي تعتري إدارة الشأن العام ومساعدة صناع القرار في تحصين مؤسساتهم وانفسهم ضد وباء اسمه الفساد.

تحديدا وفي العام 2016 وتبعا للتقرير المنتج في نيسان من نفس العام لقيت نتائجه اهتماما واسعا تبعه تبني حثيث لتوصيات على المستوى الرسمي الفلسطيني اذا لا تكاد تخلو جلسة أسبوعية لمجلس الوزراء الا وقد اعلن فيها عن اتخاذ اجراء او سياسة او قرار يخص النزاهة ومكافحة الفساد فعلى سبيل المثال لا الحصر: تم توحيد قنوات تقديم المساعدات الاجتماعية ضمن بوابة الكترونية واحدة لمنه ازدواج تقديمها لنفس الاسرة اكثر من مرة، كما صادق المجلس على مشروع نظام المكافآت والحقوق المالية لأعضاء مجالس الإدارة التي تساهم فيها الحكومة أو في إدارتها، لتنظيم المكافآت والحقوق المالية لأعضاء مجالس الإدارة بما يساهم ترشيد النفقات والحفاظ على المال العام.

هذا الجهد الذي تجنيه امان كل عام لم يكن لولا جهد فريق كامل متخصص في اعداد التقرير يعمل طيلة العام كخلية نحل، حريص كل الحرص على عدم افلات اية معلومة موثقة تخص النزاهة ومكافحة الفساد.

عشرات التقارير الرقابية تعدها أمان وتجد النور في بعض أروقة الحكومة

تعتمد أمان في دورها الرقابي على عملية رصد يومية للتطورات الحاصلة على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، اضافة الى اعداد العشرات من التقارير واوراق الحقائق والتي تستند الى المهنية العالية في الاعداد وطرح التوصيات والاستخلاصات. هذه التقارير يتم مناقشتها علانية في جلسات استماع وورش عمل بشكل اسبوعي وتقدم توصياتها لصناع القرار بكل شفافية ومهنية على الرغم من عدم تعاون الحكومة الفلسطينية في تقديم معلومات ضرورية لاستكمال هذه التقارير أو بانتداب ذوي الاختصاص للمشاركة في لقاءات وورش أمان.

وعلى الرغم مما سبق، تمكنت أمان من احراز العديد من النجاحات في تبني الحكومة ومؤسسات عامة غير وزارية للعديد من التوصيات الواردة في هذه التقارير والتي كان أبرزها:

1) تبني الحكومة لسياسة الترشيد والتقشف بناء على تدخلات وتوصيات الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.
2) نشر الموازنة العامة وموازنة المواطن وعقدها لقاء لمناقشة موازنة 2017 مع ممثلي المجتمع المدني
3) تبني الحكومة لنظام خاص برواتب وامتيازات رؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية.
4) قرار الحكومة الخاص بتنظيم ازدواجية العمل للعاملين بالقطاع الخاص.
5) تحسن الاشراف على موضوع التحويلات الطبية بناء على تدخلات وتوصيات الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.
6) تشكيل لجنة بخصوص التأمين على الأخطاء الطبية بناء على مسودة النظام الذي اعدته أمان وتقاريرها الرقابية حول هذه القضية.
7) بدء العمل على نظام خاص بتنظيم عمل وترخيص مراكز التجميل والرقابة عليها.
8) تحويل بعض الموظفين العموميين للتحقيق بسبب شبهات فساد حولت إليهم عن طريق امان.
9) تضمين ملاحظات لأمان على العديد من مشاريع القوانين المعدة من قبل الحكومة.
10) متابعة العمل على اعداد بطاقات الوصف الوظيفي للمناصب العليا من قبل ديوان الموظفين العام.
11) اعتماد البوابة الالكترونية الموحدة للمساعدات الاجتماعية والنقدية

في ظل استمرار حجب المعلومات.. أمان تبادر وتضع اتفاقيات خدماتية حساسة على طاولة النقاش المجتمعي:

استمرت الحكومة الفلسطينية في حجب المعلومات المتعلقة بالعديد من الاتفاقيات الحساسة التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر كالكهرباء والاتصالات والمياة ومكبات النفايات وغيرها عن المواطن الفلسطيني

مما دفع ائتلاف أمان الى عقد العشرات من جلسات الاستماع والمساءلة وتنفيذ حملات ضغط على الجهات الرسمية للرد على استفارات الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني حول تفاصيل هذه الاتفاقيات.

من بين الملفات الهامة التي وضعتها أمان على طاولة النقاش ملف اتفاقية البحرين، والطاقة المتجددة والكهرباء ومكب زهرة الفنجان ورمون واتفاقية الاتصالات وغيرها الامر الذي ساهم في رفع وعي المواطنين بها وفتح نقاشا وجدلا مجتمعيا حولها مسنودا بانخراط اعلامي جريء مما ووضع الحكومة في موضوع المضطر على الإجابة عما يطرح للحد من الضغط المجتمعي حولها

استندت أمان في تدخلاتها على اعداد أوراق موقف وحقائق أجمعت على مبدأين رئيسيين، الحاجة الماسة لتنظيم قانوني للاتفاقيات المبرمة تحمي حقوق المستهلك الفلسطيني وتبقيه على اطلاع بتفاصيلها وبنودها، وضرورة اشراك المجتمع المدني وممثلي القطاعات المجتمعية المختلفة في مناقشة اي اتفاقية قبل ابرامها تعزيز لمبدأ الشفافية والانفتاح والشراكة مع المجتمع المدني وحق المواطن في الحصول على المعلومات العامة.

.

سلسلة النشاطات المنفذة

الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

النتيجة المتوسطة الامد	المخرجات	الأنشطة	المنفذ	ملاحظات
4.1 اجراءات وطواقم محصنة ضد الفساد	4.1.1 موظفو المؤسسات العامة المستهدفة لديهم الوعي والمعرفة والدافعية للإبلاغ عن الفساد ومكافحته	إعداد وتوزيع ثلاثة تقارير استقصائية عن الفساد في إدارة المال العام	تم	تم اعداد 3 أوراق حول المساعدات الاجتماعية والتحويلات الطبية والعقود الخاصة في الوظيفة العامة.
		إعداد التقريرالفساد السنوي 2016	تم	تم اعداد المسودتين الأولى والثانية من التقرير 2016.
		اعداد ثلاثة تقارير حول الفعالية، الاستقلالية النزاهة، الشفافية والمساءلة في عمل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية ومكتب النائب العام	تم	تم اعداد التقارير ومناقشتها في جلسات استماع
		اعداد تقرير تقيمي لكفاءة وفاعلية وحدات الشكاوى في (وزارة التنمية، التربية، الصحة، سلطة الاراضي ومجلس الوزراء)	تم	بالتعاون مع البنك الدولي
		رصد وتوثيق المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار والمساعدات و تزويد الصفحة الإلكترونية لحملة الأيادي النظيفة بالمعلومات والأخبار	تم	
		مناقشة وإعداد وطباعة تقرير حول واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الإعمار	تم	
		مناقشة وإعداد ونشر تقرير حول واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات	تم	
		مناقشة وإعداد ونشر تحقيق استقصائي حول بيئة النزاهة في المساعدات المقدمة لقطاع الصيد البحري	تم	
		مناقشة وإعداد ونشر تحقيق استقصائي يتعلق باعادة الاعمار	تم	
		منح جائزة النزاهة للقطاع العام والهيئات المحلية ضمن احتفال الشفافية	تم	
4.2 تفعيل نظم المساءلة والشفافية في المؤسسات التنفيذية غير الوزارية	4.2.1 المؤسسات غير الوزارية المستهدفة تتبنى توصيات التقارير	اعداد تقريرين وورقتي عمل حول النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات غير الوزارية وعقد جلستي مساءلة لمناقشة التقارير و تنفيذ حملات ضغط ومناصرة بناء على نتائج التقارير	تم	• تم اعداد ورقة حول النزاهة في عمل هيئة التقاعد الفلسطينية • تم اعداد ورقة حول النزاهة في عمل صندوق الايتام

				• تم اعداد ورقة حول النزاهة في المالية العسكرية.
		- اعداد وثيقة مبادئ توجيهية ارشادية لضبط ورقابة تمويل الحملات الانتخابية -تنظيم رحلة دراسية بالتعاون مع أطراف رسمية وأهلية تونسية للاطلاع على التجربة التونسية في الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية. (رحلة دراسية يشارك فيها لجنة الانتخابات الفلسطينية وسلطة النقد وديوان الرقابة المالية والادارية ووزارة المالية الى تونس)	تم	شارك في الرحلة الدراسية كل من: لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية وديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني ومجلس القضاء الأعلى الفلسطيني.
4.3 ضمان شفافية سياسة التعيين في المؤسسات العامة	4.3.1. جلسة استماع منفذة لديوان الموظفين العام.	استكمال إعداد ورقة حول سياسة التعيينات في المؤسسات العامة و عقد جلسة استماع حول الورقة.	تم	تم اعداد الجزء الثالث من تقرير التعيينات العليا وعقد جلسة استماع.
4.4 تبني تشريعات رادعة لجرائم الفساد	4.4.1 مقترحات التشريعات المتعلقة بتعديل الاجراءات العقابية في قانون مكافحة الفساد	عقد جلسة لمناقشة التعديلات على قانون مكافحة الفساد	تم	
4.5 قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسة الامنية معززة	4.5.1 مدونة سلوك للمؤسسة الامنية معدة ومتبناه	اعداد مدونة سلوك خاصة للمؤسسة الامنية وتدريب العاملين على تطبيقها.	لم يستكمل	تم اعداد منهجية مدونة السلوك للعاملين في المؤسسة الأمنية. لم يستكمل النشاط بسبب عدم التعاون الكافي من قبل المؤسسة الأمنية.
		عقد ورشتين عمل لتدريب العاملين في المؤسسة الامنية على تطبيق المدونة	لم يتم	
4.6 توفير معلومات حول حجم الفساد وآليات مكافحته لصناع القرار	4.6.1 تقرير الفساد السنوي معد ومعمم ويقدم توصيات واليات لسد الضعف والفجوات في مناعة نظام النزاهة الوطني في المؤسسات العامة	استكمال اعداد تقرير الفساد السنوي 2015 وترجمته وطباعته ونقاشه في مؤتمر أمان السنوي	تم	تم اعداد التقرير وترجمته وطباعته بواقع 1000 نسخة ونقاشه في مؤتمر امان السنوي 2016.
		إطلاق حملات ضغط ومناصرة بناء على نتائج تقرير الفساد السنوي 2015	تم	

		تنفيذ استطلاعات رأي عامة وخاصة حول الفساد في فلسطين	تم	- تم تنفيذ استطلاع راي المواطنين 2015 وطباعته وترجمته. - تم تنفيذ وترجمة وطباعة استطلاع رأي 2016
		اعداد وطباعة مقياس النزاهة الفلسطيني 2015	تم	تم اعداد المقياس 2015 وترجمته وطباعة النسخة العربية بواقع 500 نسخة.
	4.6.2 دراسات تقييمة حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في هذه الجهود	استكمال اعداد وطباعة ونشر تقرير تقييمي حول مدى الالتزام باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" وعقد ورشة عمل مع الاطراف ذات العلاقة	تم	تم اعداد التقرير ومناقشته مع الأطراف ذات العلاقة. كما تم طباعة وتوزيع 500 نسخة من التقرير.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها

من أهم مفاهيم العصر الحالي أن المنافسة القوية والإبداع لا ينتجان من الاستثمار الافضل في الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فحسب وإنما باستخدام أهم مصدر على الإطلاق وهو: الأشخاص، الموظفون، العاملون، وأصبح يحكم على نجاح أي مؤسسة بمدى إهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن أدائهم لأعمالهم. وكيفية استثمار رأس المال البشري.

خلال عام 2016 شهدت أمان تطورا ملحوظا على صعيد أداء الموظفين العاملين فيها، فقد انتهجت أمان سياسة جديدة في تطوير أداء الموظفين وبناء قدراتهم داخليا وتقليل الاعتماد على برامج التدريب الخارجية.
تولت الدائرة المالية واالدارية قيادة اعداد خطة تنمية قدرات موظفي أمان تستند بالاساس على ملائمة التحديات ومتطلبات المرحلة الاستراتيجية الجديدة 2020. وتم اعداد استراتيجية وخطة تنمية قدرات الطاقم متوسطة وبعيدة المدى تقوم على تقديم الاسناد الفني والتقني واللوجستي والمعرفي للموظف من قبل ادارة المؤسسة، اضافة الى تشجيع تنمية القدرات الذاتي.

في منتصف العام قامت أمان بتطبيق الهيكلية الجديدة والمهام والمسؤوليات تباعا، حيث عملت دائرة الشؤون المالية والادارية أيضا على تهيئة الظروف الداخلية لتطبيق هذه الهيكلية بما في ذلك إجراء بعض التنقلات الداخلية واعادة توزيع الموظفين على المكاتب بما يتلاءم مع احتياجات الدوائر والوحدات.

1. القوى العاملة في أمان:

- بلغ عدد الموظفين في أمان ستة وعشرون موظف/ة موزعين بين مكتبي أمان، رام الله (21 موظفاً/ة) وغزة (5 موظفين/ات) حيث تم الإستجابة لمتطبات النوع الإجتماعي في

التوظيف وبلغ عدد الموظفات الإناث (13 موظفة) مقارنة مع عدد الموظفين الذكور (13 موظف)، أغلبهن تولين مناصب قيادية.

- إنضم للطاقم أربعة موظفين جدد وغادر ثلاثة موظفين (مكتب رام الله).
- بلغ عدد المتطوعين لهذا العام ستة منهم أربعة إناث وإثنين ذكور.

المشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2016.

- البرنامج الرئيسي لأمان –المرحلة الخامسة– والذي يمول من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.
- مشروع تجاوب والممول من الوكالة البريطانية للتنمية وادارة المجلس الثقافي البريطاني.
- المساءلة المجتمعية في ادارة الموازنة العامة والممول من أوكسفام.
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في تمويل الحملات الانتخابية والممول من الاتحاد الاوروبي.

سلسلة النشاطات المنفذة

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقق رسالتها

النتيجة المتوسطة الامد	المخرجات	الأنشطة	المنفذ	ملاحظات
5.1.تمكين الهيئات القيادية في امان من القيام بدورها بما ينسجم مع افضل ممارسات الادارة الرشيدة	5.1.1.المعلومات حول الاداء العام الامان تصل بشكل دوري لمجلس الادارة	.إعداد تقريرا لنشاطات السنوي 2016 باللغة العربية وتقرير 2015 باللغتين العربية والانجليزية بما يشمل الطباعة والترجمة.	تم	تم أصدار تقرير النشاطات السنوي لعام 2015
		التدقيق السنوي المالي 2016	تم	
		التدقيق السنوي للبرنامج الرئيسي 2015 - 2016 السنة الثالثة والاخيرة	تم	
		التدقيق المالي لمشروع (برنامج منظمة الشفافية الدولية ل MENA	تم	
		اجتماعات دورية للطاقم مع رئيس مجلس الادارة	تم	
		تقرير التقييم النهائي للبرنامج الرئيسي	تم	
	5.1.2 تيسير مساهمات مجلس الادارة في القيام بالمهام المنوطة به	تسهيل مشاركة اعضاء مجلس الادارة والموظفين في الاجتماع السنوي للشفافية الدولية والاجتماعات الدولية والاقليمية	تم	
5.2 تحسين فاعلية وحيوية المصادر تجاه رسالة واهداف امان.	5.2.1.تقرير حول قدرات المصادر البشرية تجاه ادائها يجدد كل سنتين مرة	تنفيذ التقييم السنوي للموظفين للوقوف حول ادائهم	تم	
	5.2.2.تقرير حول قدرات المصادر البشرية تجاه ادائها يجدد كل سنتين مرة	تنفيذ تدريب للموظفين " خطة تطوير الكادر "	تم	
	5.2.3وفرة وديمومة المصادر المالية لأمان	وضع خطة تمويل والبدء عمل عليها لاستراتيجة امان 2020	تم جزئيا	
		زيادة المصادر حول الفساد ومكافحته (شراء، ترجمة، اعادة طباعة)	تم	
		عقد ورش المراجعة الاستراتيجية 2020	تم	
5.3تحسين مكان العمل	5.3.1. تجديد عقد ايجار المقر	تجديد عقد ايجار مكتب رام الله وغزة	تم	
	5.3.2 معدات ولوازم الاتصال الحديث متوفرة	شراء أجهزة ولوازم اجهزة كمبيوتر بناءا على خطة الاحتياجات لهذا العام بما فيها خطة تطوير لمكتب غزة	تم	
		تجديد استضافة موقع أمان وقاعدة البيانات	تم	

اصدارات أمان 2016

1. التطورات على التعاقد المؤقت في القطاع الحكومي 2015- 2016
2. النزاهة والشفافية في التحويلات الطبية خارج مؤسسات وزارة الصحة .
3. التحويلات النقدية للمساعدات الاجتماعية .
4. الموازنة العامة 2016 بين الواقع والمخطط .
5. استطلاع رأي خاص لقياس رأي المواطنين الغزيين حول إنتشار الرشوة الصغيرة في ثلاثة خدمات (العلاج بالخارج، التصاريح عبر معبر إيريز، السفر عبر معبر رفح البري) .
6. النزاهة والشفافية والمساءلة في التنظيمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية .
7. دراسة حول تقييم الالتزام بالتدابير الوقائية في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .
8. بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الصناديق الخاصة .
9. تجربة مجالس المستفيدين/ات من خدمات الشؤون الإجتماعية .
10. تقرير النشاطات السنوي 2015
11. دور متطلبات المنظمة الأخلاقية وجودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري .
12. بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل عطاءات الهيئات المحلية .
13. التعيينات والترقيات في الوظائف الدبلوماسية .
14. مساءلة المؤسسات الاهلية الاجنبية في فلسطين .
15. مقياس النزاهة الفلسطيني 2015
16. إطار مقترح لتنمية ممارسات القيادة الناعمة لنشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري في الجامعات الفلسطينية.
17. موازنة المواطن 2016
18. تقرير بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إعادة الإعمار .
19. استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين حول واقع الفساد 2015
20. تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2015
21. تقييم الامتثال للتدابير الوقائية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فلسطين .
22. نتائج تقييم بطاقات رأي المواطن في بلدة الملالحة حول خدمات المياة والصرف الصحي .
23. نتائج تقييم بطاقات رأي المواطن في بلدة المغراقة حول خدمات الصحة العامة والبيئة .
24. ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة .
25. موظفو العقود في الخدمة المدنية.. اشكالات وطرق للتحايل على احكام قانون الخدمة المدنية "
26. خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية تجاه مستفيديها .
27. مراجعة سياسة الحكومة في مجال تحسين الايرادات وضبط النفقات.
28. مجالات الترشيد والتقشف في الانفاق الحكومي .
29. ورقة عمل تحليلية حول الموازنة العامة 2016
30. المُوازنة العامة 2015 بين الواقع والمخطط .
31. الدليل التدريبي في المساءلة المجتمعية .

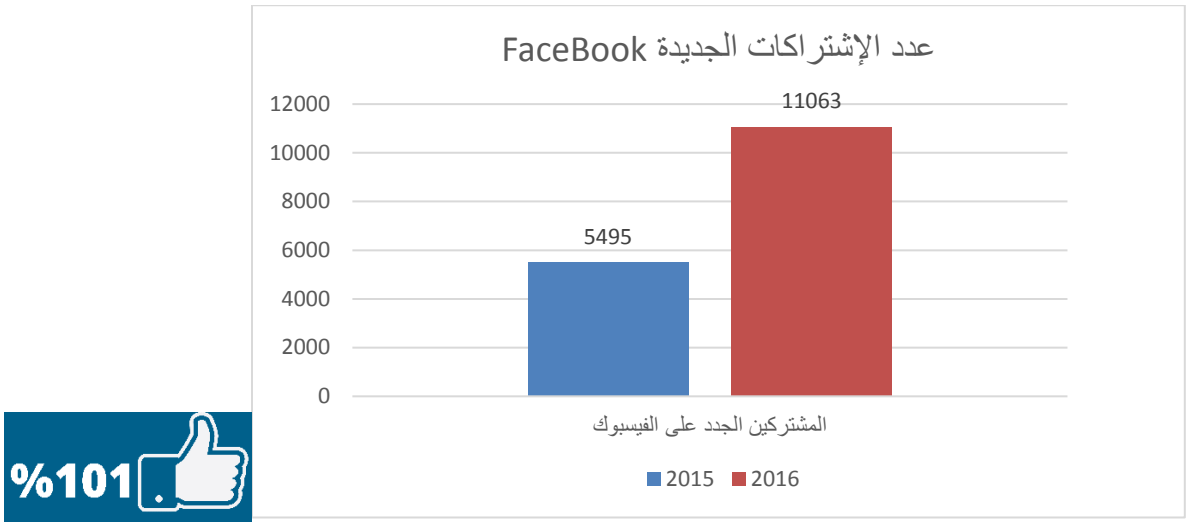
عدد الإشتراكات الجديدة FaceBook
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
11063
5495
المشتركين الجدد على الفيسبوك
2015
2016
%101

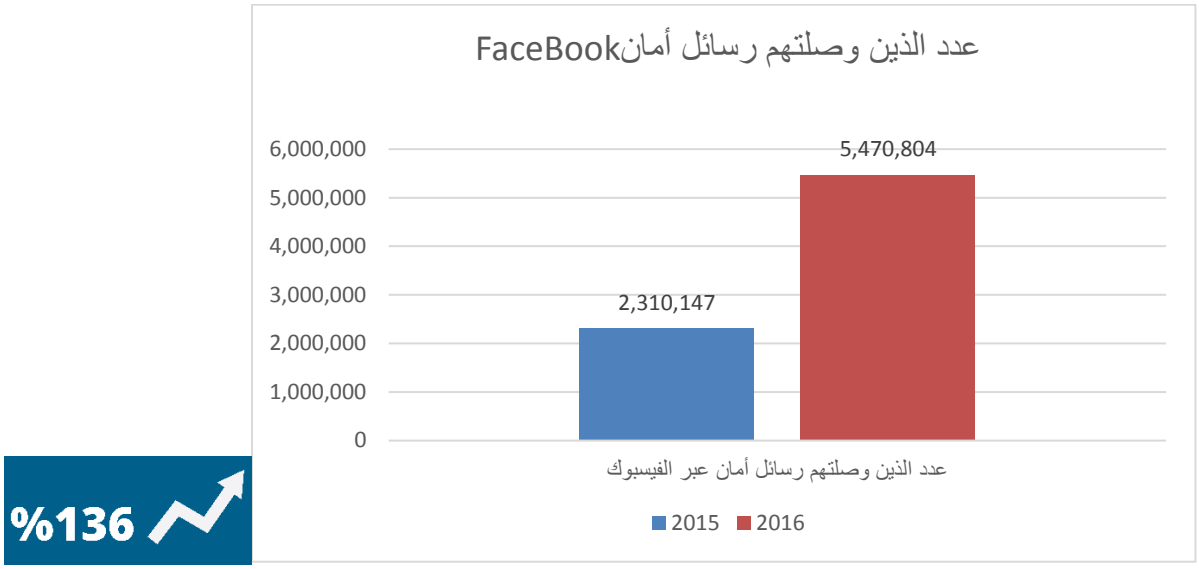
عدد الذين وصلتهم رسائل أمانFaceBook
6,000,000
5,000,000
4,000,000
3,000,000
2,000,000
1,000,000
0
5,470,804
2,310,147
عدد الذين وصلتهم رسائل أمان عبر الفيسبوك
2015
2016
%136

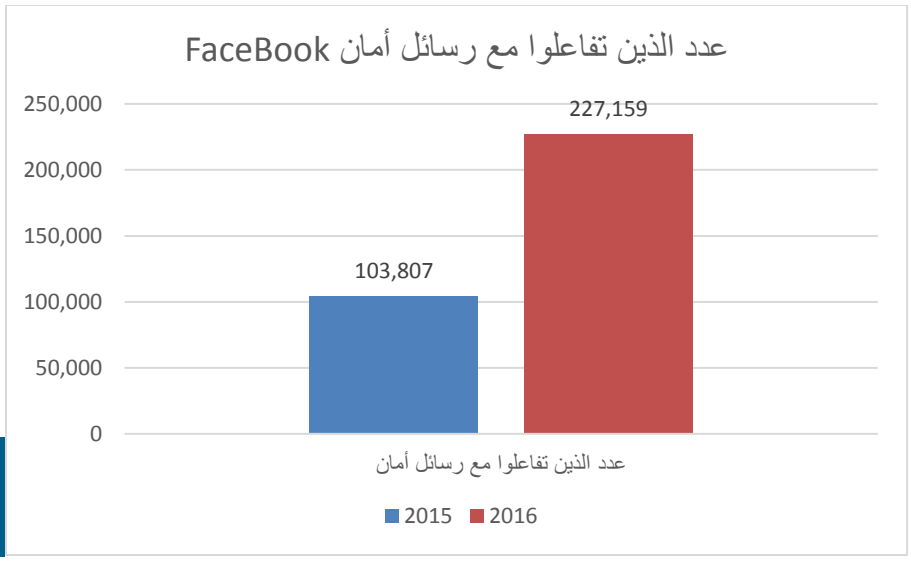
عدد الذين تفاعلوا مع رسائل أمان FaceBook
250,000
200,000
150,000
100,000
50,000
0
227,159
103,807
عدد الذين تفاعلوا مع رسائل أمان
2015
2016

%118 share

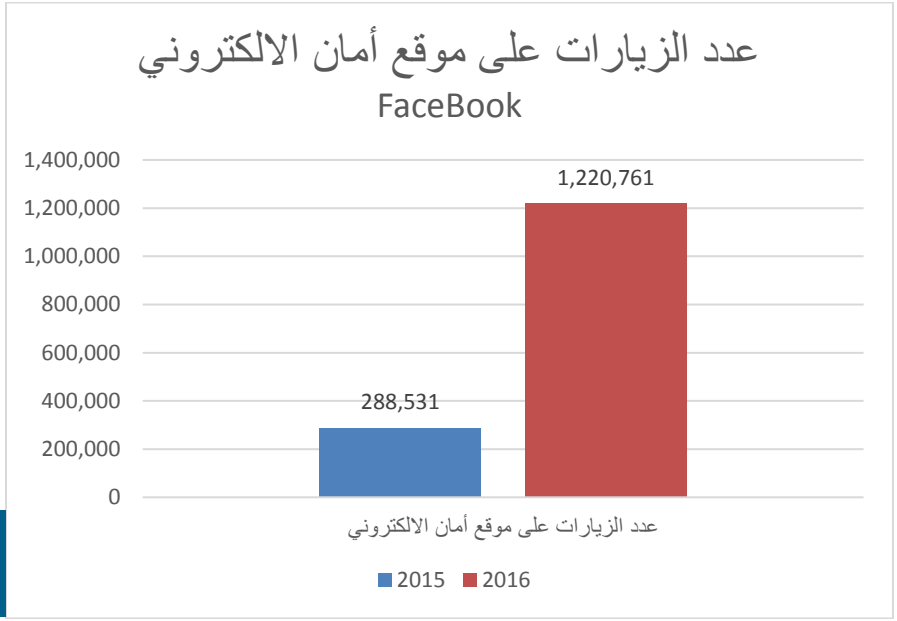
عدد الزيارات على موقع أمان الالكتروني
FaceBook
1,400,000
1,200,000
1,000,000
800,000
600,000
400,000
200,000
0
1,220,761
288,531
عدد الزيارات على موقع أمان الالكتروني
2015
2016

%323
www

شكـــر خـــاص

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر والتقدير للممولي الاتئلاف لدعمهم المتواصل ومساهماتهم الفاعلة لانجاح وتحقيق رسالته ورؤيته، ويخص بالذكر ائتلاف الممولين للبرنامج الرئيسي: حكومات النرويج، وهولندا ولكسمبورغ، وممولي المشاريع الأخرى: منظمة الشفافية الدولية، اوكسفام، الاتحاد الاوروبي والمجلس الثقافي البريطاني والوكالة البريطانية للتنمية.

كما ويتقدم بالشكر والتقدير لكافة اعضاء ائتلاف أمان وشركاءه من مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات نسوية وشبابية ناشطة في مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والباحثين والمدربين والاكاديميين الذين تعاونوا مع أمان.

لقد كان لمساهمتكم ومشاركتكم دورا هاما في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، وإننا نرى أهمية كبيرة للاستمرار التواصل والتعاون والعمل المشترك معكم في المستقبل لتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني وبناء النظام الوطني للنزاهة نحو فلسطين خالية من الفساد.

أعضاء مجلس إدارة أمان، مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد وأعضاء لجنة الرقابة الداخلية

أعضاء مجلس إدارة أمان

محمد عبد القادر فيصل عبد القادر الحسيني	رئيس مجلس الإدارة
د. كمال العبد محمد الشرافي	نائب الرئيس
د. نجوى شوكت أحمد إرشيد	أمين السر
حنان داود محمد ريان	أمين الصندوق
د.حنان داود خليل عشراوي	عضو مجلس
عصام حسن حسين يونس	عضو مجلس
د. جورج حنا جورج جقمان	عضو مجلس
عزام أبوالسعود	عضو مجلس
فيصل الشوا	عضو مجلس

أعضاء لجنة التدقيق الداخلي:

د.ليليان لبيب محمود فيضي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية
نبيل الترزي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية

مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد:

عزمي الشعيبي	مستشار مجلس الإدارة لمكافحة الفساد

طاقـم أمـــان

مجدي أبو زيد	المدير التنفيذي
عصام حج حسين	مدير العمليات
محمد دمدوم	مدير الشؤون الإدارية والمالية
هامة زيدان	مديرة وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية
لانا طواشة	مديرة وحدة رفع الوعي والتواصل المجتمعي
وائل بعلوشة	مدير برنامج غزة
بلال البرغوثي	مستشار قانون
فيولا عطا الله	منسقة التواصل المجتمعي
اياد عناب	منسق المتابعة والتقييم
نادين صيفي	منسقة الإعلام والإتصال
رامي موسى	منسق الدعم التقني
سلام زهران	منسقة شؤون الموظفين
محمود عبد الهادي	منسق رفع الوعي والتواصل المجتمعي
مروة أبو عودة	منسقة وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية
لميس فرّاج	منسقة التدقيق المجتمعي
محمود كراجة	منسق الابحاث والتقارير
فخر خلف	محاسب
صمود البرغوثي	منسقة الرصد والتوثيق
لؤي جابر	مساعد لشؤون المناصرة
منال كونة	مساعدة لشؤون المساءلة
حنان مخلوف	مساعدة مالية وإدارية
أماني جمال	موظفة الإستقبال
ولاء القواسمي	موظفة الإستقبال
فائدة دغرة	موظفة الخدمات
رامي وهدان	موظف خدمات